الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ــ ميلــة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية

الموضوع:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية

دراسة حالة: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير

تخصص: مالية

إعــداد الطــلبــة:

- برقال مريم
- بـن سـعيود حميدة
- غـويلة إسـمهان

إشــراف الأســتــاذ:

بــرنــي مــيلــود

السنة الجامعية: 2010 – 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة التوبة الآية 105.

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله وسلم :**"من لم يشكر الناس لم يشكر الناس"**

أولا وقبل كل شيء أحمد الله تعالى على نعمه التي أحاطني بها

-أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى من ساعدنا على إتمام مذكرتنا ونخص بالذكر:

-الأستاذ المشرف:"برني ميلود" الذي وجهنا بنصائحه وملاحظاته القيمة, وصبر علينا طيلة إعداد المذكرة راجيا من الله أن يجعل جهده في ميزان حسناته

-الدكتورة "برني لطيفة" التي تركت أثرا فينا

-الزميل "نورا لدين بوحناش"

- نسيب أنفال.

-إلى عمال مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميلة واخص بالذكر "نادية عواطي" التي لم تبخلنا بالمعلومات

أشكر كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد

إن أول الحمد وأطيب الشكر لله الذي ألهمني الصبر ورزقني العون على إتمامي هذا العمل

إلى التي ارتويت بمائها وانتعشت بنسيم صباحها أكلت من خيراتها استنار طريقي بضوء شمسها إنها ارض ارتوت بدماء طاهرة بكت حاضرا من اجل غد مشرق إليك أنت يا جزائر أهديك حبي وامتناني

إلى أعظم وارق شخصين في الوجود، إلى من كانت طاعتهما من طاعة الله إلى اللذين كانا سبب بسمتي " أبي الغالي وأمي الغالية"

إلى من كان سندي وولي نعمتي، إلى من ساندي في كل خطوة خطوتها في حياتي، إلى من لم يبخل علي وأمدني بالقوة، إلى الرجل الشهم، إليك "أبي الغالي"

إلى التي كانت سبب وجودي، إلى دنياي ومفتاح جنتي إلى احن صدر ضمني وارق قلب أحبني، إليك"أمي الغالية"

إلى من تقاسمت معهم لقمة العيش وحب الوالدين إلى إخوتي" سميرة، عاطف، ابتسام، فؤاد"

إلى زوج أختي سميرة وإلى ولديها الشقيان والمشاغبان" هشام وخديجة"

إلى اعز الصديقات "حميدة المدللة، أسمهان البريئة، دلال خفيفة الظل، فاطمة المشاغبة، أسماء الهادئة، عبير المشاكسة، وإلى عفاف"

إلى كل الزملاء والزميلات وإلى أعمامي وأخوالي وإلى كل عائلة برقال وعجال

إلى كل من أحبني من قريب أو بعيد...

برقال مريم

"ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"

الحمد لله الذي خلقني ورزقني، وبمعرفة العلم أكرمني، وأنارت طريقي في دروب الخير أرشدني اسأله التوفيق ولهداية والرشاد وبسطة في العلم تنير طريقيلله أتقدم بهذا العمل المتواضع ولرسوله

- إلى من كان سندي وولي نعمتي، إلى من ساندني في كل خطوة من حياتي، إلى من غمرني بدعائه وصلواته إلى ينبوع الرحمة والعطف والإحسان إليك أبي الغالي

- إلى من مسحت على شعري يوما وزودتني عطفا وحنانا، إلى نبع الحنان واللطف والأمان إليك أمي الحنونة

- إلى الذي كان أخي وصديقي وقدوتي إلى أخي العزيز "عمار"

- إلى توأم الروح التي كانت لي بمثابة الأخت الحنونة إلى بنت عمي "ياسمينة"

- إلى روح جدتي الغالية رحمها الله ،أهديك عملي المتواضع واكتبه بحروف من ذهب على قبرك وارويه بدموع عيني عساه يبلغك اشتياقي ولوعة فراقي

- إلى كل أعمامي وأخوالي وكل من يعرفني صغيرا وكبيرا

- إلى الصديق والزميل "نور الدين" الذي ساعدنا في هذا العمل

- إلى من عرفتني بهم الحياة وعلمتني الأيام صحبتهم وصدق رفقتهم إلى من عشت معهم أجمل الأيام إلى صديقاتي: مريم، أسمهان، فاطمة، دلال، أسماء، عفاف

- إلى كل الأساتذة الذين عرفتهم في مشواري الدراسي والذين أمدوني بالمساعدة والإرشاد خصوصا الأستاذ "صفصافة نور لدين"

بن سعيود حميدة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جميع معاني القوة والحنان وصاغ لي منهما أجمل معاني الأبوة إلى المثابر في مجدي

وعزي الذي أدى الأمانة دوما بقربي إلى الغالي: أبي

- إلى من حكمت علي بالسجن المؤبد في قلبها وجعلت علي بالسجن المؤبد في قلبها وجعلت عينيها حراسي إلى بر الأمان، التي ربتني دهرا طويلا وأعطتني زادا قويما، التي أهواها وروحي فداها إلى الغالية: أمي

-إلى من هم في القلب اقرب من كل شئ إلى من شاركوني في سراء الزمن وضرائه وحلو الحياة ومرها إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء:حسيبة، سليمة، عليمة، سهلية، وأخي الصغير فارس

- وأخص بالذكر عائلة أخي العزيز عبد المالك وزوجته رشيدة وأبنائه:رمزي، المشاغب زين الدين، الكتكوت محمد

- إلى أستاذي وقدوتي "عبد الهادي"

والى جدتي حفظها الله وأطال في عمرها: "ظريفة"

- دون أن انسي أقربائي وصلة رحمي،إلى كل عائلة غويلة وبوطويل

- وفي الأخير أقدم أحر واعز وأروع تحياتي لرفقاء دربي:عفاف، حميدة، مريم، فاطمة، دلال، أسماء، عبير، هاجر، وأيضا أسماء

غويلة أسمهان

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	X
فهرس الملاحق	XI
مقدمة	أ- ج

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر	13
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المبحث الثالث: المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية	27
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	27
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	28
المطلب الثالث: مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	29
المطلب الرابع: الأفاق المستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	30
خلاصة الفصل الأول	34

الفصل الثاني: التنمية المحلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	37
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	37
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية	39
المطلب الثالث: عوامل ومجالات التنمية المحلية	41
المبحث الثاني: مقومات ومعوقات التنمية المحلية	43
المطلب الأول: برامج ونماذج التنمية المحلية	43
المطلب الثاني: مقومات (ركائز) تجسيد التنمية المحلية	51
المطلب الثالث: التطلعات التنموية	52
المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية	54
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية	55
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الصناعية في التنمية المحلية	55
المطلب الثاني: أهمية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لإحداث التنمية	56
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية ميلة	
تمهيد	59
المبحث الأول:ماهية مدرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	60
المطلب الأول: نشأة ومهام المدرية	60
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمدرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
المطلب الثالث: هياكل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	70
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	71
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	79
المطلب الثالث: واقع التنمية في ولاية ميلة	82
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية	85
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التخفيف من البطالة	85
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تصدير السلع والمنتجات	88
خلاصة الفصل الثالث	89

الخاتمة	
الخلاصة العامة	91
نتائج البحث	91
نتائج اختبار فرضيات البحث	92
قائمة المراجع	95
المـــلاحق	99

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	6
2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة للفترة 2004_2005 في الجزائر	13
3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي للسداسي الأول لسنة 2009	14
4	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة 2004_2005	15
5	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط لسنة 2009	16
6	توزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط لاقتصادي لسنة 2009	17
7	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات للسداسي الأول لسنة 2009	19
8	توزيع استثمارات المخططات الوطنية(1967-1989)	45
9	نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات الوطنية(1967-1989)	46
10	نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات الوطنية (1989-2003)	49
11	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة لسنة 2010	72
12	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط في ميلة لسنة 2010	74
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في ميلة لسنة 2010	76

14	مقارنة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشـــاط ب ميلـــة لسنة 2010	77
15	توزيع المؤسسات الصغيرة بميلة والمتوسطة حسب النشـــاطات الاقتصـــادي لسنة 2010	78
16	مقارنة توزيع المؤسسات الصغيرة بميلـــة والمتوســـطة حســـب النشـــاطات الاقتصادي لسنة 2010	79
17	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر ولاية ميلة لســـنة 2010	81
18	ترتيب الدوائر الثلاثة الأولى بميلة لسنة 2010	81
19	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولايـــة ميلـــة لســـنة 2010	82
20	ترتيب البلديات الثلاثة الأولى بميلة لسنة 2010	83
21	توزيع عدد الأجراء حسب النشاطات المهنية بميلة لسنة 2010	84
22	توزيع عدد الأجراء حسب دوائر الولاية بميلة لسنة 2010	85
23	ترتيب القطاعات الثلاثة الأولى تنازليا من حيث عدد الأجـــراء بميلـــة لســـنة 2010	86
24	توزيع عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوســـطة الصـــناعية بميلـــة لسنة2009	87
25	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب طبيعـــة النشـــاط لسنة2009	88
26	توزيع عدد السلع المصدرة لقطاع الصناعة حســـب البلـــديات لولايـــة ميلـــة لسنة2009	90

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي للسداسي الأول لسنة 2009	14
2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي للسداسي الأول لسنة 2009	15
3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسداسي الأول لسنة 2009	16
4	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009	18
5	الهيكل التنظيمي لمديرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لميلة	63
6	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة لسنة 2010	73
7	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط في ميلة لسنة 2010	75
8	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بميلة لسنة 2010	76
9	مقارنة توزيع المؤسسات الصغيرة بميلة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط الاقتصادي بميلة	77

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	القانون:18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 2002.	99
2	نشرية المعلومات الاحصائية رقم 15 السداسي الثاني 2009	105
3	نشرية المعلومات الاحصائية رقم 10 السداسي الثاني2010	107
4	واجهة مجلة: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة اسساسية في استراتجية التنمية" صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.	109
5	جدول المؤسسات الصناعية في ميلة	110

الملخص:

يتعرض هذا البحث إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث تنمية محلية حيث يتطرق إلى ضرورة إيجاد آليات ملائمة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل نظام للتمويل المحلي والمشاركة الشعبية اللذان يساهمان ايجابيا في تلبية متطلبات هذه المؤسسات لتحقيق تنمية محلية، كما يركز هذا البحث على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تلعب دورا كبيرا في التنمية على مستوى كلي من خلال وزنها الاقتصادي والاجتماعي الذي يبرز في اقتصاديات الدول المصنعة والذي جعل العديد من البلدان النامية توجه سياساتها الإنمائية اتجاه هذه المؤسسات لكي يكون بديلا عن الصناعات الثقيلة التي فشلت في تحقيق التنمية وخاصة التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار تم طرح الإشكالية البحث التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مجال التنمية المحلية؟

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التنمية المحلية، التمويل المحلي، المشاركة الشعبية، البطالة.

مقدمة

مقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية قاعدة هامة في تجسيد التوجهات الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل العولمة وذلك لسهولة تكيفها ومرونتها اللتان تجعلانها قادرة على دمج مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مع بعضها البعض، كمساهمتها في امتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة وإحداث توازن جهوي وتوفير العملة الصعبة. حيث نجد أن اقتصاديات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوروبي تعتمد على هذا النوع من المؤسسات بشكل كبير ما جعل العديد من البلدان النامية تولي الاهتمام في سياستها التنموية لهدل النمط من المؤسسات.

وتعد هذه المؤسسات من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية المحلية، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، ولهذا فمعظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل ولقد احتل موضوع التنمية المحلية خلال هذه الفترة مكانا مرموقا وهذا راجع إلى انقسام العالم إلى مجموعتين، مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة أو النامية أو ما تعرف كذلك بدول العالم الثالث.

فلقد تبارى الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية الرأسمالية منها والاشتراكية وفي المنظمات الدولية والإقليمية في دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة، مظاهرها أسبابها ومشاكلها، عملياتها، استراتيجياتها وقدموا العديد من النظريات والسياسات والأساليب وعرضوها معتمدين على تجارب العديد من الدول، كل هذا بهدف إيجاد الوسائل والأساليب التي يتعين على الدول المتخلفة إتباعها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي والجزئي، لتحقيق التنمية المحلية.

٧ إشكالية البحث:

من منطلق أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مجال التنمية المحلية؟

v الأسئلة الفرعية: لتوضيح هذه الإشكالية وتبسيطها أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1– ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي التحديات والصعوبات التي تواجهها ؟

2– ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3- ماهو مفهوم وواقع التنمية المحلية في الجزائر؟

4- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال زياراتنا الميدانية لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بولاية ميلة.

v فرضيات البحث:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تواجه أي تحديات أو مشاكل.
- لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تصدير السلع و المواد الأولية.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التخفيف من البطالة وإنتاج السلع وبالتالي في إحداث التنمية لمحلية.

v أسباب اختيار البحث: يرجع سبب اختيارنا للموضوع إلى الأهمية والدور الكبير التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حيث تشكل هذه المؤسسات حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي حيث لا تقل أهمية هذه المؤسسات عن تلك المؤسسات الكبيرة بل تعتبر هذه المؤسسات مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

v أهمية البحث: تعتبر الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا المتعلقة بالبلدان النامية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية والوطنية الاجتماعية والاقتصادية بصورة أكثر واقعية ونتيجة لان الاستثمار في مثل هذه المشاريع سيخلق دفعة لا يستهان بها في عجلة التنمية المحلية ويخلق فرصا إبداعية لشباب المجتمع.

v أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الجزائر وعرض مجموعة من الصعوبات التي تبطئ من نموها ونجاحها واقتراح مجموعة من الإجراءات للنهوض بها.

v منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أما فيما يخص دراسة الحالة فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات الصادرة عن العديد من المؤسسات والمأخوذة من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة.

v هيكل البحث: بغرض الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول وخاتمة حيث يتضمن الفصل الأول المعنون بـــ " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر" ثلاث مباحث تتطرق على التوالي إلى:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تميزها وأهميتها من خلال الأدوار التي يمكن أن تحققها في الجانب الاجتماعي والاقتصادي.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها التاريخي وتطور عددها وتوزيعها الجغرافي والمؤسسات المرافقة لها إضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وأهميتها والآفاق المستقبلية لتطويرها.

أما الفصل الثاني المعنون بـــ" التنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية " فيتضمن ثلاث مباحث تتناول:

- ماهية التنمية المحلية.
- مقومات ومعوقات التنمية المحلية.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

كما قسم الفصل الثالث المعنون بـــ " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية ميلة " إلى ثلاث مباحث تناولت:

- التعريف بمديرية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير الاستثمار لولاية ميلة.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.
- واقع التنمية المحلية في ولاية ميلة.

أما الخاتمة فقد تضمنت إجابة مختصرة عن الإشكالية المطروحة والنتائج المتوصل إليها من خلال البحث إضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات ومجموعة من التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

الفصل الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

تمهيد:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، فهذا النوع من المؤسسات قد أخذ به في العديد من بلدان العالم.

إن الجزائر والتي انتهجت في تنميتها النهج الاشتراكي، لم تولي اهتماما بهذا النوع من المؤسسات إلا في الآونة الأخيرة، وذلك بعد التحولات والإصلاحات والتوجه نحو الخوصصة واقتصاد السوق، ومن اجل الإحاطة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنحاول من خلال هذا الفصل إن نتطرق إلى:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها في الجزائر وإبراز خصائصها وأهميتها.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التعرف على تطورها التاريخي.

وتطور تعدادها وتوزيعها والتحديات التي تتعرض لها .

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن مدى تطورها وسنقوم بتوضيح في هذا المبحث مفهوم وخصائص وأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباينت أراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ببعض الباحثين إلى الارتكاز إلى عدة معايير لتعريفها، كما أن تعريفها يختلف من دولة إلى أخرى والجزائر كباقي الدول لها تعريفها الخاص بهذا النوع من المؤسسات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من المعايير الدولية التي وضعت خصيصا للحد من ذلك الاختلاف حول وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

ا. **المعايير الكمية**: وتنقسم إلى:[1]

- **رأس المال**: عرف صفوت عبد السلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار رأس المال المستثمر بأنها " تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها "، عادة ما يقصد هنا برأس المال المستثمر رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة.

في هذا الصدد حدد البنك العالمي الحد الأقصى لقيمة تلك الأصول بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ب 250 ألف دولار بالأسعار الجارية لسنة 1976 بينما أوصت منظمة العمل الدولية بالا يتجاوز ذلك 100 إلف دولار.

- **عدد العاملين**: يعتبر هذا المعيار من المعايير المستعملة بكثرة في قياس حجم المؤسسات حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها، وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بمعيار حجم اليد العاملة مؤسسات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى إذ تعتبر الشركات في الولايات المتحدة صغيرة إذا كان يشتغل فيها 250 عامل وفي بريطانيا 200 عامل وفي الجزائر يتراوح العدد ما بين 9 إلى 49 بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ومن 50 إلى 250 بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.

[1] جبار محفوظ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25، 28 ماي 2003 ، ص 4.

هناك العديد من المعايير الأخرى المستعملة في العالم للحكم على حجم المؤسسة مثل المستوى التكنولوجي المستعمل، مدى متابعة التطور التكنولوجي في الميدان التي تعمل فيه، نصيبها من السوق درجة انتشارها ومرونة توطنها، على العموم العاملان الأولان أي رأس المال واليد العاملة من أهم المعايير لقياس حجم المؤسسة.

II. **المعايير النوعية**: وتنقسم إلى:

- **معيار قيمة المبيعات**: يعتبر من المعايير المهمة والمستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تصنف المشروعات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فاقل ضمن المؤسسات الصغيرة.[1]
- **المعيار القانوني**: يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص. ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة، والتوصية بالأسهم، والمحاصة، والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، مثل الو رشات والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة، والسفريات والشحن والمهن الحرة...الخ
- **معيار الملكية**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية، وقد تكون الملكية مختلطة.[2]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول:

تعرف بعض الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: [3]

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: تعرفها على أنها " المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل يمكن إن يصل العدد إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار".

ب- اليابان: تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي تعمل بها اقل من 200 عامل، إما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فاقل فتعرف على أنها المؤسسات الصغيرة جدا، فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص، ص 33، 34

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص41.

3 برودي نعيمة التحديات التي تواجهالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، يومي16، 17 افريل 2006 ، ص115.

ج- بريطانيا: تعرفا بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار.

د- الهند: تعرف بأنها المنشآت التي توظف اقل من 50 عامل إذا استخدمت تلك المؤسسات آلات، واقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

وتعرف في الدول العربية كما يلي: [1]

أ-السعودية: هي المؤسسات التي توظف اقل من 10 عمال ولا تتجاوز مجوداتها مليون ريال والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بتا ما بين (10-49) عامل.

ب- مصر: تعرف بأنها " كل مؤسسة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا، إنتاجيا، أو تجاريا لا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز مليون ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عامل

2-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية:

تعرفها بعض المنظمات الدولية كما يلي:[2]

أ-منظمة العمل الدولية: تعرفها بأنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغ لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، ويصل إلى 5000 دولار في بعض المؤسسات، على ألا يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار.

ب- البنك العالمي للإنشاء والتعمير: هي المنشآت التي يعمل بها اقل من 50 عامل ورأس مالها اقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني. (1)

ج- تعريف الاتحاد الأوروبي:[3] في عام 1996 قدم الاتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها بأنها " تلك المؤسسات التي تشغل اقل من 250 عامل أو لتلك التي رقم إعمالها اقل من 250 مليون فرنك فرنسي (40 مليون اورو)، أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية وتظم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها25 بالمائة.

ثالثا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورومتوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي حيث أصبح يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:" مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتعدى رقم إعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري، ولا يتعد مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما يجب إن تستوفي معيار الاستقلالية.

---

[1] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، يومي16، 17 افريل 2006 ، ص 22.

[2] برودي نعيمة، مرجع سابق، ص 43.

[3] اسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25، 28 ماي 2003، ص 4.

وتعرف:

- **المؤسسات المتوسطة**: بأنها المؤسسات التي تشغل ما بين 50 إلى 250 يد عاملة، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون إلى 2 مليار دينار.

- **المؤسسات الصغيرة**: هي مؤسسات تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل بحيث لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار.

جدول رقم01: تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال (دج)	200مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	(100-500) مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: المواد 4، 5، 6، 7 من القانون التوجيهي رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، الجزائر، 2002/12/12، ص 26.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ- سهولة الانتشار والتأسيس: تتميز بصغر حجم رأس مالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسية بما فيها دراسات الجدول، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات وانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية.

ب- سهولة الإدارة: تمتاز بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف لتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها وكذا بساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين والعملاء بها، كما إن مالك المؤسسة في الغالب هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية.

ج- الاعتماد على السوق المحلي: غالبا ما تكون على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي حيث تأخذ منه موقعا لعملياتها الإنتاجية، إذ إن المالك والعاملين ينتمون إلى نفس هذا المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى اكتساب المؤسسة خبرة كبيرة لمعرفة أذواق المستهلكين والسبل المثلى لإشباع حاجاتهم وكذا معرفة حجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتهم.

د- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات: إن هذه المؤسسات لديها القدرة على التأقلم بشكل اكبر من المؤسسات الكبيرة حيث إنها تستطيع إن تتكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكم والنوع وبرامج التسويق مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات السوق. [1]

ه- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلتهم وأسلوب وطريقة اختيارهم. [2]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدور اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار:

1- **الأهمية الاقتصادية:** تتبع هذه الأهمية من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها هذه المؤسسات على المستويات التالية:

ا- توفير مناصب الشغل: [3]أصبح مشكل البطالة من بين اكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا يساعد في القضاء على هذا المشكل حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل، وتستقطب عددا لابس به من طالبه، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.

إن هذا الاستقطاب لنسبة اكبر من قوة العمل يعود إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة حيث نجد إن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 23 بالمائة إلى 88 بالمائة من إجمالي فرص العمل المتاحة وان هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى أخر، ومما زاد من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال توجه اقتصاديا معظم الدول النامية إن لم تنقل كلها نحو اقتصاد السوق وفي ظل هذا التوجه لم تعد الدولة تلعب دورها في إيجاد مناصب العمل بطريقة مباشرة كما كان الحال في الماضي من خلال القطاع العام مما أدى حتما إلى تزايد نسب البطالة، كما إن المؤسسات الكبيرة وبعدما استقرت آلتها الصناعية لن تساهم هي الأخرى مساهمة فعالة وجدية في إيجاد مناصب الشغل حيث استقرت أحجامها ولم تعد بحاجة إلى

[1] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس، الأردن، 2008، ص ص 30، 34.
[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة **الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص24.
[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص، ص 46، 47، 50.

إنشاء وظائف جديدة، لهذا يبقى الأمل معقودا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم العمالة والتوظيف لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل.

ب- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الإفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلته وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا، حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص اكبر للمنظمين الجدد للدخول في الأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة اكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.

ج- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف وهذا يعطي فرصة اكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق في هذه المناطق وتوظيف اليد العاملة العاطلة، وتلعب هذه المؤسسات دورا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق غير المحدودة نظرا لاعتماده على الإنتاج الموسع، بينما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإنتاج وبكميات صغيرة لتلبية حاجات المؤسسات الكبيرة محليا بدلا من الاستيراد من الخارج. [1]

د- دعم المؤسسات الكبيرة: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا اكبر، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لتكاليف تكوينهم وتدريبهم.

ه- دعم الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لقدرتها على الدخول إلى السوق الخارجية بسب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، بالإضافة إلى اعتمادها على الموارد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية وارداتها.

و- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وفي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وهو ما يجعلها أكثر مقاومة للاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة[2].

[1] جمال بلخباط، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17، 18افريل2006، الشلف، ص635.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص50.

2- **الأهمية الاجتماعية**: إلى جانب الأهمية الاقتصادية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا على الصعيد الاجتماعي يكمن فيما يلي:

ا- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع**:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا مالا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

ب- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية**: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تسهل لهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجها إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون الجنس، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج – **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد**: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للإفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

د- **تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية**: إن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة، وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.

ه- **زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية**: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصبة والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

و- **خدمة المجتمع**: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الاقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي. [21]

[1] رابح خوني و حساني رقية، مرجع سابق، ص52، 53.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من إختلالات كبيرة في اقتصادياتها، وحاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل لتقليل من حجم البطالة فان الجزائر عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل وتحفيز للقطاع الخاص على الاستثمار.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاستقلال كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قليلا، وكان تأسيسها على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم على أساس الزراعة بالدرجة الثانية، وكان أصحاب المؤسسات هم مالكي الأموال، وعموما فقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (1962– 1982):

عرفت هذه المرحلة تركيزا على تحديد توسع وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، مع إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون العام خاصة على مستوى التجمعات المحلية، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا، مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير وفي ظل تبني خيار التوضيح فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، الصناعة البتروكمياوية ...الخ

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة الاستهلاكية منها، وانحصر دورها على تلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة.[1]

و باعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكيم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولية للقطاع العام على الخاص فقد همش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية، فقد كان يمثل فقط المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية وتأسست في هذه الفترة 600 وحدة تقريبا خلال سنة واحدة، غير أن هذه الأخيرة عرفت مجموعة من القيود أهمها:

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات الأسهم، و10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسة فردية أو ذات اسم جماعي.
- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا يتعدى تمويل البنك إلى 30 بالمائة من المبلغ المستثمر.[2]

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد، **تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25، 28ماي 2003، ص 1034.

[2] ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 16، 17 افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 138.

المرحلة الثانية (1982-1988):

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف بالمخطط، فان هناك إدارة للتاطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد وضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون تنظيمي جديد متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون لـــ 1982/08/21) والذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات والتي جاءت على الأخص[1]:

- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- القبول المحدد بالرخيصات الشاملة للاستيراد وكذلك بالنسبة لنظام الاستيرادات بدون دفع.

إلا أن هذه الأحكام الجديدة، استمرت في تدعيم بعض الحواجز التي تعيق توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وعلى الخصوص من خلال:

- إجراء الاعتماد أصبح إجباري لكل استثمار.
- إن مساهمة البنوك حدد ب 30 بالمائة من مبلغ الاستثمارات المعتمدة.
- إن المشاريع الاستثمارية لا يمكن إن يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم و10 مليون دج من اجل إنشاء المؤسسات الفردية أو الجماعية.
- يمتع على كل فرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة (لأكثر من نشاط).

ففي عام 1983، فقد أنشئ ديوان للتوجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص، فقد كان تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث كان من مهامه الأساسية في نفس الوقت:

- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات ومناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتامين تكاملها مع القطاع العمومي.
- تامين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

المرحلة الثالثة (من سنة 1988):

بدأت الجزائر من نهاية الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات العمومية تم الشروع في عملية خوصصة المؤسسات العاجزة والمفلسة، وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، ومن اجل ذلك قامت بإصدار مجموعة من القوانين:

[1] بوزهرة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دورة تدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25، 28 ماي 2003، ص4.

- صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 91 – 37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

- صدور قانون ترقية الاستثمار في 50 – 10 – 1993 لتعزيز إرادة تحريرا لاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب إمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها

- اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات في سنة 1995، وبداية تحرير التجارة الخارجية.

- صدور الأمر رقم 01-03 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهدف منه كان:

- تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

- تشجيع الإبداع والابتكار.

- تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات.

- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و نص على:

- عدم تمركز نشاط للوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار بخلق مكاتب جهوية.
- إنشاء مجلس وطني للاستثمار.
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة .

وأخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة ما بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وكذلك إجراءات التسهيلات الإدارية في إنشائها من خلال تحديد آجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوما.

كما أنشأت الحكومة الجزائرية صندوقا لضمان القروض الممنوحة من طرف البنك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي مقدر ب:

- 860 مليون دينار لقانون المالية المتمم لسنة2001.
- 150مليون دينار من قانون المالية لسنة 2002.

و يضم في مختلف فقراته أحكام قانونية عامة وتعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسة دعم ومساندة الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشاور مع الحركة الجمعوية لعالم المؤسسة، ترقية المناولة كوسيلة

مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنصيب لجنة وطنية لترقية المناولة، تطوير النظام ألمعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب المتعلق بالمعلومة الاقتصادية والإحصائية وإعطائها مكانة مهمة وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية. [1]

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لمعرفة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجب معرفة نوعية ملكيتها وهذا كي يتضح النوع السائد في الجزائر.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة:

إن السياسات التي انتهجتها الدولة من خلال دعم القطاع الخاص أدى إلى تقلص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى القطاع العام في مختلف قطاعات النشاط.

ا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الفترة 2004-2009:

يظهر لنا الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من 2004 إلى 2009.

جدول رقم 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الفترة 2004-2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	778	874	739	666	626	591
نسب التطور	%1.27	%12.34	%15.45	%9.48	%6.01	%5.59

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

[1] برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص17.

الشكل1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الفترة 2004-2009

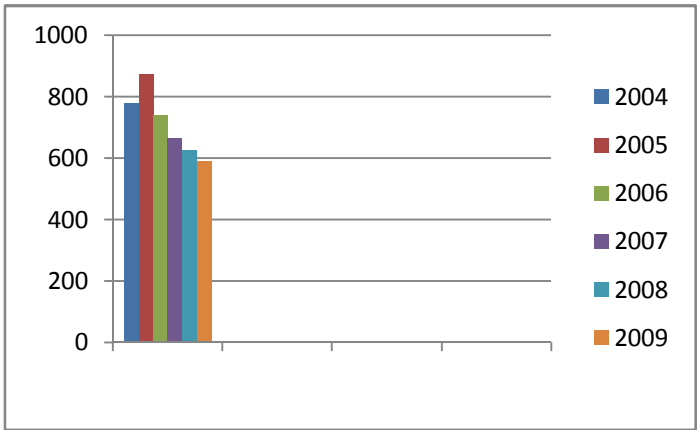

نلاحظ من خلال الجدول تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وهذا التراجع ناتج عن عامل اقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصرا أساسيا.

ب- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009:

يظهر لنا الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر:

جدول رقم 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009	مناصب الشغل
الصناعة	194	22105
البناء والأشغال العمومية	60	7109
الخدمات	219	14759
الزراعة	113	5705
المناجم والمحاجر	12	1471
المجموع	598	51149

المصدر: نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية للسداسي الأول لعام 2009

الشكل2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009

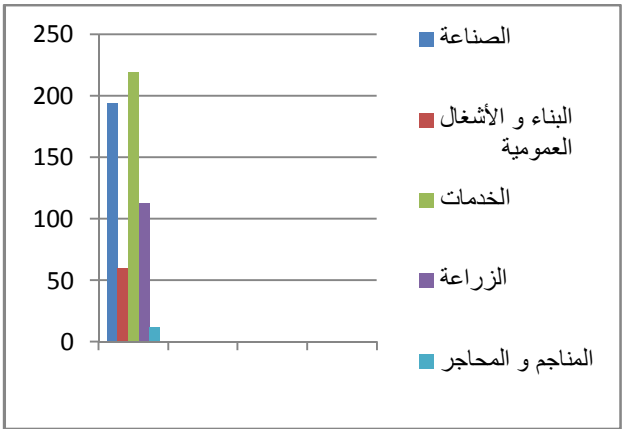

نلاحظ من الجدول إن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب:219 مؤسسة يليه قطاع الصناعة ب:194 مؤسسة ثم يأتي قطاع الزراعة ب:113 مؤسسة فقطاع البناء والأشغال العمومية ب:60 مؤسسة وفي الأخير نجد قطاع المناجم والمحاجر ب:12 مؤسسة.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

إن السياسات التي انتهجتها الدولة من خلال دعم القطاع الخاص أدى إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة 2004-2009:

يظهر لنا الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2009

جدول رقم 4: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة 2004-2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	225449	245842	269806	293946	392013	455398
معدل التطور بالنسب	%8.42	%9.05	%9.75	%8.95	%33.36	%16.16

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2010

الشكل 3: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة 2004-2009

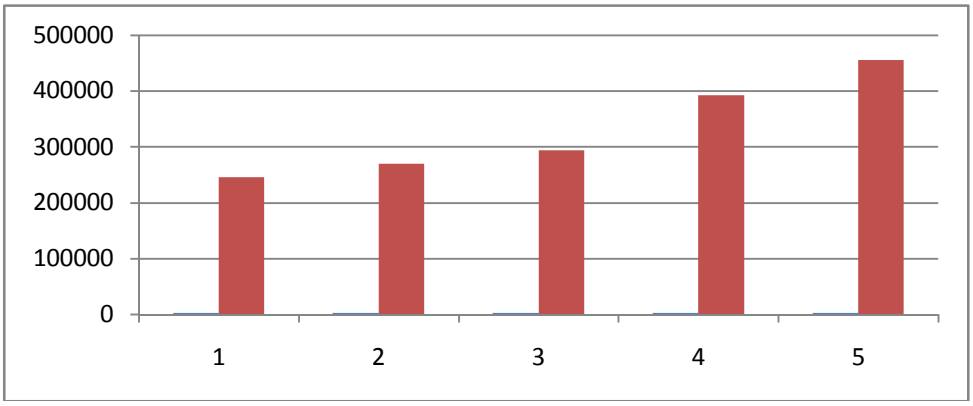

نلاحظ من الجدول تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث وصل معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2008 إلى 36. 33 % وهذه الزيادة الكبيرة في المعدل وهذا راجع إلى إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ب- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط:

هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط للسنة 2004 - 2009.

فروع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الخدمات	102841	112644	123782	135151	147582	159444
البناء والأشغال العمومية	72869	80716	90702	100250	111978	122238
الصناعة	46278	48785	51343	54301	57352	59670
الفلاحة والصيد البحري	2748	2947	3186	3401	3599	3642
خدمات ذات الصلة بالصناعة	713	750	793	843	876	908
المجموع	225449	245842	269806	293946	321387	345902

المصدر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2009

نلاحظ إن قطاع الخدمات احتل الصدارة في الخمس سنوات الأخيرة، حيث وصلت سنة 2009 إلى 159444 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب: 122238 مؤسسة ومن تم الصناعة ب: 59670 مؤسسة، فالفلاحة والصيد البحري ب: 3642 مؤسسة، ويأتي في الأخير خدمات ذات الصلة بالصناعة ب: 908 مؤسسة.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009:

إن تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اوجد فرص لتنوع المجالات الاقتصادية التي تنشط فيها هذه المؤسسات، هذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 6: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطات الاقتصاد لسنة 2009

	قطاع النشاط	حركة السداسي الأول لسنة 2009				المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009
		إنشاء	شطب	إعادة إنشاء	الزيادة	
1	الفلاحة والصيد البحري	125	142	10	-7	35927
2	المياه والطاقة	6	0	1	7	101
3	المحروقات	10	0	0	10	561
4	خدمات الأشغال البترولية	13	4	0	9	240
5	المناجم والمحاجر	40	3	5	42	846
6	الحديد والصلب	290	103	29	216	9010
7	مواد البناء	240	44	18	214	7368
8	البناء والأشغال العمومية	6641	1006	655	6290	118268
9	كيمياء- مطاط – بلاستيك	95	34	7	68	2273
10	الصناعة الغذائية	586	303	48	331	17376
11	صناعة النسيج	76	115	18	-21	4270
12	صناعة الجلد	26	50	6	-18	1649
13	صناعة الخشب والفلين والورق	495	134	65	426	12274
14	صناعات مختلفة	66	37	7	36	3600
15	النقل والمواصلات	1808	1067	150	891	29776
16	التجارة والتوزيع	3135	776	255	2614	58105
17	الفندقة والإطعام	796	320	78	554	18819
18	خدمات للمؤسسات	1453	207	119	1365	19838
19	خدمات للعائلات	1062	283	153	932	23461
20	مؤسسات مالية	73	24	2	51	1060
21	أعمال عقارية	56	22	3	34	950
22	خدمات للمرافق الجماعية	74	24	5	55	2009
	المجموع	17163	4698	1634	14099	335486

المصدر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2009

الشكل 4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2009

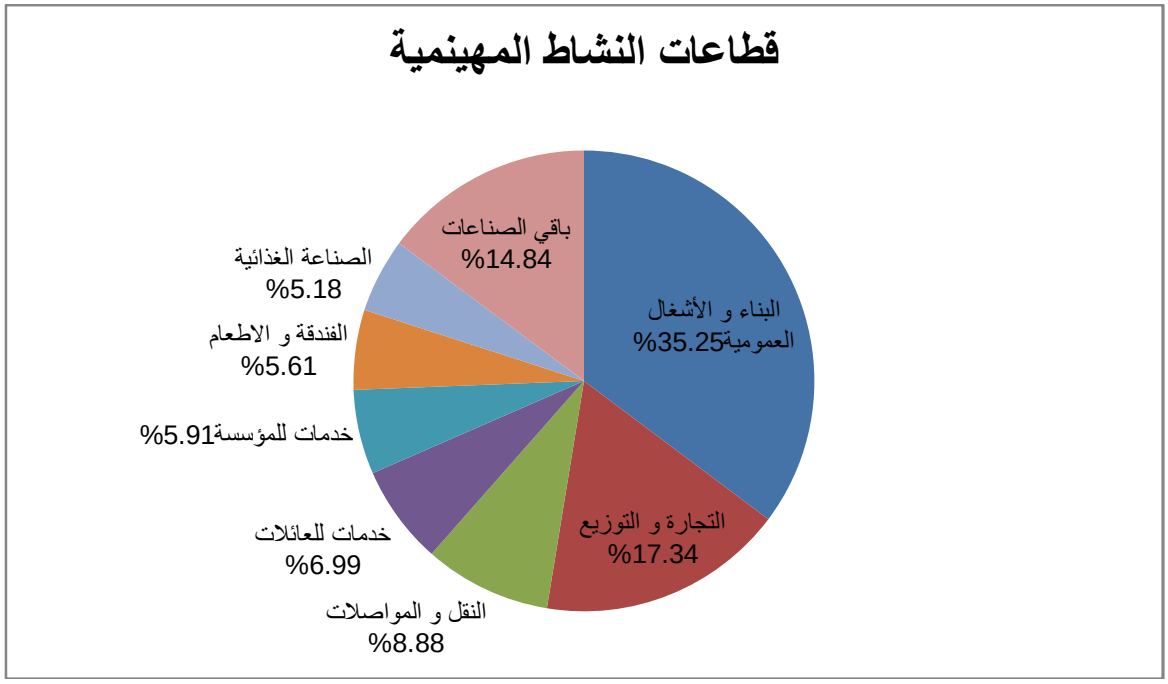

نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بنسبة 35.25% يليه قطاع التجارة والتوزيع في المرتبة الثانية بنسبة 17.34% كما يحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة بنسبة8.88% يليه قطاع خدمات للعائلات بنسبة 5.99% كما يحتل قطاع خدمات للمؤسسات نسبة 5.91% يليه باقي القطاعات بنسبة25.63%.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

إن معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد الدولة على رسم سياساتها واستراتجياتها الخاصة لهذا القطاع حسب احتياجات الولايات التي تنتشر فيها هذه المؤسسات والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

جدول رقم 7: توزيع المؤسسات الخاصة حسب الولايات السداسي الأول 2009

	الولاية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسداسي الأول 2009
1	الجزائر	40009
2	تيزي وزو	19024
3	وهران	16867
4	بجاية	14946
5	سطيف	14469
6	تبازة	12452
7	بومرداس	11523
8	البليدة	10851
9	قسنطينة	10732
10	عنابة	8651
11	شلف	8594
12	باتنة	8097
13	سكيكدة	7602
14	برج بوعريرج	6836
15	المسيلة	6752
16	تلمسان	6547
17	جيجل	6516
18	البويرة	6290
19	ميلة	5786
20	غرداية	5749
21	معسكر	5730
22	سدي بلعباس	5543
23	عين الدفلة	5504
24	مستغانم	5319

25	ورقلة	5190
26	تيارت	5181
27	المدية	5135
28	تبسة	5103
29	غيلزان	5092
30	الجلفة	5058
31	بشار	4351
32	خنشلة	4302
33	بسكرة	4301
34	قالمة	3893
35	سوق اهراس	3841
36	عين تيموشنت	3772
37	الوادي	3750
38	أم البواقي	3481
39	سعيدة	3398
40	الأغواط	3243
41	الطارف	3132
42	أدرار	2883
43	تيسمسلت	2285
44	النعامة	1955
45	تمنراست	1899
46	البيض	1755
47	إيلزي	1080
48	تندوف	1017
	المجموع	**335486**

المصدر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2009

نلاحظ إن الجزائر العاصمة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب40009 مؤسسة، تليها تيزي وزو ب 19024 مؤسسة، بينما تحتل وهران المرتبة الثالثة ب 16867 مؤسسة، تليها بجاية ب 14946 مؤسسة، وتأتي في المرتبة الخامسة سطيف ب 14469 مؤسسة، ومن هذا نستنتج إن هذه المؤسسات تتمركز في الولايات الكبرى.

ثالثا: المحيط المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتمثل عموما المحيط المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

1- البنوك: في إطار الإصلاحات الاقتصادية اطر القانون المتعلق بالنقد والقرض في أفريل 1990 وذلك لإعادة الاعتبار للبنك المركزي في مهامه الحقيقية وكذا المؤسسة البنكية العمومية، فالبنوك العمومية تحتكر السوق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل البنوك العمومية على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ب:

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة بقيمة مضافة كبيرة ومنشئة لمناصب شغل.
- مرافقة ودعم المؤسسات ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- وضع في متناول هذه المؤسسات مقاييس وشروط لتقديم ملفات القروض.[2]

2- الشركات المالية: هي شركات مختلطة جزائرية أوروبية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوروبية وتضم كل من:

- بنك التنمية المحلية.
- القرض الشعبي الجزائري
- المؤسسة الألمانية للاستثمار.
- مؤسسات للتعاون الاقتصادي الأوروبي.

تتمثل مهمة هذه الشركات المالية في ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتدخل في:

- البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية.
- وضع القروض.
- انجاز دراسات ذات مردودية.

3- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة: أصبحت بعد سنة 1988 الغرفة الوطنية للتجارة مؤسسة صناعية تجارية بموجب القوانين التنظيمية وتشكل نواة للأعلام ووسيط للإجراءات القانونية الجديدة، فهي فضاء التقاء

[1] ضحاك نجية، مرجع سابق، ص ص 139، 142.

كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب، ولها مهمة دراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية.

4- الجمعيات المهنية: تعمل مختلف الجمعيات المهنية بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد بالتكامل مع القطاع العام أو الإحلال محله في التكفل الفعلي بمتطلبات التنمية.

وتتمثل مطالبهم على الإلحاح في المساواة بين كل من المتعاملين الوطنيين الخواص أو العموميين فيما يخص توزيع المواد الأولية والتموين وكذلك دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام بطرق فتح المجال للمساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية.

5- الهيئات المكلفة بتسهيل الاستثمارات: وتتمثل في: [1]

ا- وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات: تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو بالرفض، كما يتميز بالمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تم استحداث هذه الوكالة في سنة 2004 وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر:

- تقديم القروض بدون فائدة والاستثمارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

ج- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها وتقوم ب:

-تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف والتشغيل.

[1] غياط الشريف، بوقموم محمد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17، 18افريل2006، الشلف، ص 109.

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالمياً،فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجيهات منظمات الأعمال والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من اجل البقاء والاستمرارية.

أولا – التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تحديات نبرز أهمها فيما يلي: [1]

ا/ ثورة المعلومات: تميز النظام العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه اسم الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الكثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها النتاج المخصص بالحجم الكبير لتحقيق وفرات الحجم ومن تم زيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي.

ب/ عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة الدولية والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال سعيها إلى تحقيق الهداف التالية:

خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة.

-تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات نمو الدخل.

- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي والحفاظ على البيئة والتوظيف الكامل والأمثل لموارد العالم

ومن التأثيرات التي خلفتها منظمة التجارة نجد:

- تزايد معدلات البطالة نتيجة تدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

- احتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني مما يؤدي إلى انتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركات الاستثمار في الدول النامية.

ج/ عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها.

[1] برودي نعيمة، مرجع سابق، ص ص111،117، 118، 120.

وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية لتوحيد القياس بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

د/ الخصخصة: والتي تعني إن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن 21 هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

ه/ عالمية الحد من التلوث: لقد أصبح التلوث اخطر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامات الموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد وكذا الحد من استعمال الألوان الصناعية وإضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.

و/ زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ: تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول في السوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها كما دخلت العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة.

كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج والاستحواذ والتحالف وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفعالية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

ي/ عالمة الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة قد تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الانترنت.

ثانيا - المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الجزائر إلا أنها لازالت تواجه العديد من المشاكل التي تعترض طريقها وتعرقل طريقها نحو التطور والتنمية ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

أ- مشاكل تمويلية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل وذلك لنقص مواردها ولكن نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبائنه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق ومتطلبات العصر الحديث، ولعل أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة الأغراض الاستثمارية.
- مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحابها.

- طول إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية والمتمثلة في التمويل البنكي المحدد ب: 30 بالمائة من مبلغ حجم الاستثمار، وتحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية ب: 30 مليون دينار للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم و10 مليون للمؤسسات الفردية والتضامنية. (1)

ب- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: حيث انه إذا كان نشاط المؤسسات يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين،مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة إن الكثير منها عطل ولم يحصل علا الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك مايلي:

- مشكلة الدهنيات أو العقليات حيث أنها لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات وبالتالي التعامل معه وفق متطلباته.

- سرعة حركية التقنيين وإنتاج الخصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

ج- مشكلة العمالة: تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المؤسسة وذلك نظرا ل:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.

- تفضيل العمالة المدربة العمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور اعلي.

د- مشاكل تسويقية:[1] وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء النقص في الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

ه- مشاكل العقار: عوض إن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات أصبح اكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسة الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

إن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض ولعل ما زاد الوضع تعقيدا الوضعية المزرية للمناطق الصناعية حيث أن 20 بالمائة من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 4305 بالمائة في الشرق و6208 بالمائة في الغرب لتتجاوز التنمية الوطنية 3404 بالمائة.

[1] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص639 .

و - المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا: لعل من ابرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسوق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة، فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من بين أهم المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنولوجيا نجد مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح المفهوم والأهمية ومجال نشاط هذه المؤسسات

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

تباينت آراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية عن باقي الأنواع الأخرى على الرغم من أن هذا المفهوم تحكمه عدة معايير أهمها حجم العمال ورأس المال ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج، ويرى البعض بان معظم الصناعات قد بدأت حسب التسلسل التقليدي إي أنها بدأت من صناعات حرفية وتطورت إلى صناعات صغيرة ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة آو كبيرة أو بقيت محافظة على وضعها. [1]

ثانيا: خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية مقارنة بالصناعات الكبيرة إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف عن الأنواع الأخرى منها:

1/الإشراف المباشر من قبل إدارة المشروع: لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصيا ولذلك فان إدارة المشروع والقرارات الخاصة تتسم بالمرونة لضمان المشروع حيث يهتم بطلب الزبائن بالدرجة الأولى ثم العمال وما يتعلق بأوضاعهم.

2/ سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للمستهلك وتتميز بسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق.

3/ دقة الإنتاج وجودته: بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته

4/ يمكن إقامتها في مساحات صغيرة: لقلة وسائل الإنتاج كما يمكن إقامتها في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية.

5/ المساهمة في رفع المستوى المعيشي: كما تساهم في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزءا من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة مثل السلع والمنتجات الغذائية والملابس المتنوعة ... الخ

[1] رقية سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17و18 افريل2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 131.

6/ إمكانية إقامتها في المناطق النائية: حيث يمكن إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى أقامت المشاريع الصناعية الكبيرة.[1]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في دورها المتمثل في:[2]

1- تثمين عنصر العمل: يجب النظر إلى تثمين عنصر العمل من جهة إحداث مناصب شغل مهما كانت طبيعتها أو مردود حتى ولو كانت بأجور زهيدة فالعمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاجتماعية ويشعره بالطمأنينة وينشا علاقة بين جهد الفرد وبين عمله.

في هذا الإطار فان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية قدرة اكبر في تحقيق هذه الأهداف نظرا لقدرتها على إحداث اكبر عدد من مناصب العمل.

2- مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تكييفه: إن المبالغة في تركيز الجهاز الصناعي يجعل النظام الاقتصادي غير قادر على التكيف مع كل المستجدات التي تظهر سواء في صعوبة تخفيض الأسعار والأجور عندما يتقلص الطلب الأمر الذي قد يؤدي إلى كلفة اجتماعية كبيرة بسبب التعديلات التي تتطلبها هذه الظروف التي قد تؤدي إلى سلسة من الافلاسات ينجر عنها عدم الاستقرار في النظام ككل.

إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية غلى النشوء والزوال بسرعة تطبع النظام بمرونة كافية تمكنه من التكيف مع الظروف الجديدة بسرعة اكبر، وكأنها تلعب دور المحيط الذي مركزه المؤسسات الكبرى.

3- التنوع الصناعي: في الأسواق الضيقة حيث يقل الطلب لا يمكن وضع استثمارات كبرى ذات الإنتاج الواسع إلا على حساب تثمين رأس المال وبالتالي تشكل هذه الأسواق مجالا استثماريا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

إن وجود مؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط في هذه الأسواق هو ضمان آخر للمؤسسات الكبرى في تحقيق القيم التي أنتجتها وبالتالي خلق شروط جديدة للتراكم فيها.

4- تعبئة المدخرات العائلية: إن ضعف كلفة الاستثمار بالصناعات الصغيرة والمتوسطة تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ككل ومنه زيادة في الإنتاج.

5- التوازن الجهوي: لا يحمل التفاوت الجهوي معنى تمايز جهتين فحسب بل يتعداه ليأخذ شكل تفاوت بين المدينة والريف ويعزى تصحيح هذه الاختلالات الجهوية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، فخاصية صغر حجمها يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى ومنه تستطيع الانتشار

[1] رقية سليمة، مرجع سابق، ص 32.

[2] دمدوم كمال، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25، 28 ماي ، سطيف، ص ص 12، 13.

إلى المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبرى بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أكثر قدرة تنافسية من المؤسسة الكبرى في هذه الأسواق.

المطلب الثالث: مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

إن مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يجب النظر إليه من خلال علاقتها ببقية أجزاء الجهاز الصناعي ككل وعلى الخصوص الصناعات الكبرى.[1]

1- الأنشطة التابعة: وهي التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسة الكبرى وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركية المؤسسات الكبرى، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من العلاقات بين المؤسسة الكبرى والأقل حجما: المؤسسة من الباطن والمؤسسات المحيطة.

ا- **المؤسسة من الباطن**: إن نشر عدد كبير من الوحدات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في إطار المقاولة من الباطن يمكن أن يبرر بعاملين أساسيين:

* **تخفيض تكلفة الإنتاج**: فتفويض مؤسسات صغيرة أو متوسطة في انجاز مهام معينة، في إطار هذا النوع من العقود، والقائم على التخصص يعني بالنسبة للمؤسسة الكبرى تقليص حلقة من حلقات الإنتاج الأمر الذي يسمح للمؤسسة صاحبة التفويض من جهة بتركيز أكبر لإمكانياتها في مجالات أكثر مردودية ومن جهة أخرى تخفيض في تكلفة الإنتاج نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **تحويل الأخطار**: والذي يظهر فيما يلي:

- أخطار الصنع حيث تسمح هذه العلاقات بتقليص نسبة التلف والضياع في المؤسسات الكبرى خاصة بالنسبة لبعض مكونات المنتج النهائي التي لا تنجح المؤسسات الكبرى في إنتاجها بكفاءة.

- الأخطار الاقتصادية حيث تضمن المؤسسات الأقل حجما للمؤسسات الكبرى نوعا من الاستمرارية أثناء الأزمات عن طريق فرص شروط تبادل ليست في صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- المؤسسات المحيطة: وتتمثل في مجموعة المؤسسات التي تنتج منتجات تامة الصنع والتي تجد منافذ لها لدى المؤسسات الكبرى وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى مجموعتين من العلاقات:

* **العلاقات التعاقدية**: تتمثل في العلاقات التي تستغل بموجبها المؤسسات الأقل حجما علامة أو خيرة أو مهارات مؤسسة كبرى وهو ما يضمن لهذه الأخيرة دخلا أنتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **علاقات الطلبية**: في الإطار تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانجاز طلبية المؤسسات الكبرى فالمؤسسات الكبرى تحتاج إلى تجهيزات ومواد إنتاجية كالأدوات المكتبية وتجهيزاتها ومواد أخرى ذات

[1] دمدوم كمال، مرجع سابق، ص ص13، 14.

استهلال نهائي كملابس العمال من خلال هذه العلاقات تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتموين المؤسسات الكبرى بهذه المواد.

2- الأنشطة المستقلة: وهي المجالات التي تحقق فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة تنافسية اكبر أمام المؤسسات الكبرى لعاملين.

حجم السوق وتخصص الطلب على بعض المواد فلأنه يتعين الاستجابة إلى طلب محلي ا والى طلب فئة محددة من السكان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تلبية هذا الطلب.

تشكل العوامل التقنية والاقتصادية التي تؤثر على منحنى تكلفة الإنتاج العامل الثاني حيث نجد أن بعض المنتجات تتطلب تقنيات الإنتاج الكبير على عكس بعض المنتجات الأخرى نظرا لقصر دور حياتها بسبب تغير أذواق وحاجات المستهلكين.

على أساس ما تقدم يمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى ما يلي:

-القطاعات المنتجة لمواد دورتها الحياتية قصيرة: الألبسة، اللعب، الأثاث...الخ

-الفروع التي يكون فيها الطلب على منتجاتها ضعيفة

-الفروع الموجه إنتاجها إلى سوق محلية.

إن توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة التابعة والمستقلة هي ضمان للمؤسسات الكبرى المهيمنة ففي الحالة الأولى يتم تحويل جزء من الفائض إلى المؤسسات الكبرى، وفي الحالة الثانية تضمن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية منافذ جديدة لمنتجات الصناعات الكبرى وكلتا الحالتين تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تثمين رأس المال من جهة ورفع معدل التشغيل إي تثمين العمل من جهة أخرى.

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية في تطوير دور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية

بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بجانب المؤسسات الكبيرة، فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتدليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والإستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على ما يلي: [1]

1/العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم هذه المؤسسات: تعتمد كل منشاة سواء كانت كبيرة أو صغيرة على وظائف أساسية منها الإنتاج والتسويق والبيع والتمويل، ولكي تقوم المنشاة بوظيفتي الإنتاج والتسويق فان الأمر يتطلب توفير الأموال التي تكفي لتمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل أيضا، وفي الصغيرة والمتوسطة يكون المصدر الأساسي للحصول على رأس المال اللازم للمنشاة هو صاحب المنشاة نفسه، فإذا كان المال المطلوب اكبر من إمكانياته لجا إلى الغير لكي يدبر القدر اللازم لتنفيذ مشروعه

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص112، 113، 114، 115.

وإقامة منشاته، واللجوء إلى الغير قد يأخذ شكل المشاركة أو الاقتراض، وبذلك تتركز مصادر تمويل المنشاة من مصدرين أساسين هما رأس المال المملوك لصاحبها أو لأصحابها ورأس المال المقترض المتمثل في القروض المقدمة لها من البنوك بعد أن تقف على قدميها وتحقق نجاحا في أعمالها وذلك لتمويل التوسع في أعمالها وما يتطلبه من إنفاق طويل الأجل ، ولذلك فان التمويل عن طريق الاقتراض أصبح لازما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء عند إنشائها أو لمساندتها بعد ذلك وتمكينها من التقدم ، والخطوات الضرورية لتامين الدعم التمويلي هي:

ا-تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض الطويلة الأمد لهذه المؤسسات وبشروط ميسرة في السداد

ب- تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تحقيق الضمانات المطلوبة ج- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها أو تصدير منتجاتها للخارج والاستفادة أيضا من التسهيلات والمساعدات الفنية.

ومن المؤسسات المانحة والمساعدة نذكر بعضا منها:

- بنوك التنمية في مجلس التعاون الخليجي
- مؤسسات ضمان وتمويل الصادرات العربية
- منظمة اليونيدو (مساعدات فنية)
- مؤسسات التمويل الدولية
- هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ...

د- الإسراع بتأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية.

2- إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومهمته:

ا- دراسة كافة الأمور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي وبحث المشاكل والصعوبات التي تواجهه والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة لها، باعتبار أن تنمية هذا النوع من المؤسسات تمثل إحدى القضايا الهامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها.

ج- الاستعانة بمجموعة من الخبرات المتخصصين لتقديم المشورة والنصح حول كافة الأمور التي تهم هذه المؤسسات في المجال التسويقي والفني والإداري والتمويلي وغيرها...

3- الاهتمام بتسويق المنتجات وتطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات ورفع كفاءتها: وذلك عن طريق النقاط التالية:

ا- تأسيس جهة مركزية تتولى تقديم البرامج التدريبية لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية لتطوير جودة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة ورفع مستوى الصيانة الدورية للمعدات والآلات المستخدمة فيها.

ب- الاهتمام بتأسيس مراكز للبحوث التقنية والإنتاج، بهدف تطوير التقنيات الوافدة والمستحدثة في هذه المؤسسات وتطبيقها مع احتياجاتها مع العمل على زيادة دور مراكز البحوث والجامعات لرفع كفاءاتها الإنتاجية للمؤسسات على أن تعكس الدراسات الجامعية مدى الاهتمام بتلبية احتياجات هذه المؤسسات من القوى العاملة والخبرات اللازمة لها.

ج- تأسيس شركات تسويقية وطنية تتخصص في محاولات إعداد البحوث ودراسات السوق والنقل وتوفر المعلومات التسويقية والفرص التجارية والترويج وتسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات وخبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال.

د- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج وزياد ة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

ه- تدعيم جهود المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج لتصريف منتجاتها والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

4- زيادة التسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات:

ا- زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي.

ب- قيام أجهزة الإعلام المختلفة بالترويج والتعريف بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات وحث المواطنين على شرائها، وسرعة الوقوف على مشاكل هذه المؤسسات والعمل على اتخاذ الحلول الملائمة.

ج- تخفيض تكلفة الإعلان والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات والأخذ بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها وخدماتها وتسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية.

د- إعداد قوائم إرشادية بخطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحالات المختلفة وإجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج (القوى العاملة، رأس المال) بهدف مساعدة الجهات المسئولة لاتخاذ القرار المناسب لتطير هذه المؤسسات.

5- الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية: وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل،وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال،و التي يمكن تعريفها:بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة،توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها.وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة

الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه.

خلاصة الفصل:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاع تحقيق قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، رغم استمرار العراقيل البيروقراطية التي تؤدي إلى الفساد الإداري ومشاكل العقار ومصاعب التمويل وغيرها من المشاكل الأخرى التي لا تقل أهمية وتعقيدا عن سابقتها، حيث انه في ظروف صعبة مثل هذه، وصل عدد هذه المؤسسات في الجزائر إلى 189 ألف مؤسسة خاصة و788 مؤسسة عمومية سنة2010، وفي حين بلغ العاملين بها 538 ألف عامل للتمكن من مواكبة التطور الاقتصادي وهذا يدل على أهميتها في الاقتصاد الوطني كما سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل نظرا للخصائص التي تميزها عن بساطة التقنية المستخدمة ومرونة أمام التغيرات الحاصلة في الاقتصاد .

الفصل الثاني:

التنمية المحلية

والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الصناعية

تمهيد:

تسعى العديد من الدول النامية أو المتقدمة إلى زيادة معدلات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية من منظور أن المزيد من التنمية المحلية يؤدي إلى المزيد من التنمية على المستوى القومي، ولا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية المحلية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي ومن جهة ثانية في تمثل وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة.

ومن اجل الإحاطة بموضوع التنمية المحلية سنحاول من خلال هدا الفصلان نتطرق إلى:

- ماهية التنمية المحلية.
- مقومات ومعوقات التنمية المحلية
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في عملية التنمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

ازداد اهتمام مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة بالتنمية المحلية، وهذا يفرض علينا التعرف على مفهوم ومبادئ التنمية المحلية، وكذا التطور التاريخي لها، بالإضافة إلى الأهداف المتوخاة منها، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:

أولا: تعريف التنمية المحلية

لقد تغير مفهوم التنمية المحلية عبر الزمن وأصبح هناك العديد من التعريفات حسب الجانب الذي تمسه عملية التنمية.

لقد تعددت الآراء وتباينت حول مدلول التنمية، إلا أن تجمع جميعا على أن التنمية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف أساسية تتمثل في مجموعة من المطامح والأمثال المستمدة من تطلعات المجتمع غلى حياة أفضل، وفيما يلي نتعرض لمجموعة من المفاهيم والتعاريف لمصطلح التنمية ونوردها كما يلي:

تعرف التنمية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادية.

كما تعرف على أنها عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة وهي بهذا المنظور تتصف بخاصية الشمولية والتكامل.[1]

ومن خلال التعاريف نجد أن:

- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمعات نحو الأحسن مع الانتفاع من الغير.
- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانيات الداخلية للمجتمع.

المفهوم الشامل للتمنية: في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية.وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري.وبنظر البنك الدولي للتنمية على أنها: عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق وتفكير التقليدية وطرق

[1] السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة ص2004، 2005.

الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة.ويرى البنك انه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إدا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة ،كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر[1]

مفهوم التنمية المحلية:

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث تعرفه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بأنها: "وسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومي".[2]

- ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلي، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي".[3]

- تعريف آخر: "هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود وتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة".[4]

- كما تعرف أيضا بأنها: " تلك العملية المتكاملة والمتجانسة التي تمس إمكانيات أساسية سواء تتعلق بالجانب البشري أو المالي أو المادي أو التنظيمي داخل محيط المؤسسة، والتي تعطي ديناميكية وتفعيل جديد للمحاور الكبرى التي تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي ".[5]

- وتعرف أيضا بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. [6]

ثانيا: مبادئ التنمية المحلية

تعتبر تنمية المجتمع عملية شمول، وتوازن، وتكامل، وتنسيق يشارك فيها المواطنين من بدايته إلى نهايتها.

1- **مبدأ التكامل**: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى انه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية. كما أن التكامل بين أبعاد التنمية المحلية يؤدي إلى النمو أو التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى دلك فان التكامل بين أنشطة المؤسسة القائمة على التنمية المحلية يؤدي إلى استغلال الموارد وتعاظم فرص العائد من المشروعات نتيجة الترابط والتنسيق بينها.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص122.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار الجامعة للطبع والنشر، القاهرة،2001 ص14.
[3] سامية محمد جابر و آخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 15 .
[4] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي**، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 34.
[5] زاهية موسى، الملتقى الدولي، **الحكم المحلي والتنمية الإقليمية**، افريل2003، ص 342.
[6] رشيد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص19.

2- **مبدأ التوازن**: يعني هدا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، حيث أن برامج ومشروعات التنمية المحلية يجب أن تتوازن من حيث توزيعها على الوحدات المحلية، إذا يجب أن يكون هناك توازن في جميع المحافظات والوحدات المحلية فيما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع المرافق العامة، وهدا لا يكون إلا إذا كان هناك توزيع عادل للاستثمارات. [1]

3- **مبدأ الشمول**: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن دلك تحقيقا للعدالة وتكافئ الفرص وإرضاء المواطنين.

4- **مبدأ التنسيق**: يهدف هدا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، لان دلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهدا يبدل جهد كبير لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها -إن توافر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها. [2]

ثالثا:خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي، اقتصادي، وثقافي في المجتمع.
- تناول المشكلات المحلية بالمعالجة والحل.
- التنمية المحلية تولي اهتماما بكافة أفراد المجتمع، كما تتناول كافة جوانب حياته.
- تتناول التنمية المحلية التكامل في التخصصات لخدمة المجتمع.
- أن تتضمن المحلية أيضا يقدم مساعدات فنية من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية.
- تؤدي إلى منع الصراعات بين أفراد المجتمع.
- التنمية عملية دائمة بدوام المجتمع. [3]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المحلية:

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية مند بداية القرن العشرين حيث يرى الكثير ممن أرخوا لمفهوم التنمية المحلية انه يمكن أن تعود أصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة إلى العديد من الجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات والتي تهدف إلى تحريك الأوضاع الراكدة ورفع مستوى الحياة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 21، 22.
[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 16 .
[3] كامل عمران، **مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد05، ديسمبر2003، ص11.

الاجتماعية.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية قد مر بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه، فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل: تنمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا التنمية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية والمحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944.

عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتباره نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبرج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع المحلي في عام 1954 أوصى مؤتمر اشر يدج الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية، ومند هذه الفترة بدأت تتضح أهمية وفعالية التنمية المحلية،وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية وفي سنة 1955 اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي".

وفي سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموما والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بان التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض التخطيط من أعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا.

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة وحتى من جانب التدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات المحلية ومحاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول لها وكذا العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والقومية[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص14، 15.

المطلب الثالث:عوامل ومجالات التنمية المحلية.

و تتمثل في:

أولا: العوامل المساعدة على التنمية.

يمكن تقسيم العوامل المساعدة على التنمية إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية:[1]

- **العوامل الذاتية**: تتلخص هذه العوامل في أربعة عوامل هي:

1- **الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم**: أي الإيمان بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة والواقع الثقافي من خلال تغيير المخطط

2- **الطوعية والعون الذاتي**: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية وديمقراطية.

3- **التحفيز والإشارة**: أي تحفيز الأفراد واستشارة جهودهم للمشاركة في العملية التمنية

4- **الخدمة والتضحية بالذات**: أي قيام الأفراد القائمين على التنمية بأدوارهم ،كرسالة وواجب وليس كعمل مأجور

- **العوامل الموضعية**: تتمثل في:

1- أن تصدر برامج التنمية عن حاجات الأساسية للمجتمع، استجابة للحاجات التي يشعر بها الأفراد ويعبرون عنها صراحة

2- قيام عملية التنمية على أساس التوازن في كافة مجالات الوظيفية

3- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي وإعادة إحياء نظام الحدث المحلي على أساس أكثر فعالية وستحادث هذا النظام إذا لم يكن موجودا من قبل.

4- اكتشاف وتدريب القيادات الشعبية المحلية لان عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية

5- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

6- تبني خطة تنمية متوازنة على المستوى الوطني، فالجماعات المحلية عاجزة بمفردها عن مواجهة الكثير من مشكلاتها، الأمر الذي يقتضي توفير بعض الموارد من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي.

[1] سبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص

ثانيا: مجالات التنمية.

لقد تعددت مجالات التنمية فنميز العديد من المجالات حسب الجانب الذي تمسه عمالية التنمية سواء كانت اقتصادية، ثقافية ،الاجتماعية.....الخ، حيث نميز المجالات التالية: [1]

1/**التنمية الاقتصادية**: هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

2/**التنمية الاجتماعية**: تعرف التنمية الاجتماعية على أنها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من اجل مشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير لازم لتطوير المجتمع

3/**التنمية السياسية**: تعرف التنمية السياسية بأنها:

مجموعة الأفكار التي يمكن إن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي وبتالي فإنها ببساطة المشاركة في صنع قرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الـــجمعيات النقابـــات.

4/**التنمية الإدارية**: تعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسته الهياكل التنظيمية والإجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح بها وتطوير وتنمية معلومات وماهرات واتجاهات وسلوك أفراد التنظيم تحسين البيئة للعمل الإداري وذالك من اجل تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفعالية

المطلب الرابع: أهداف التنمية المحلية:

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط وهي في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نميز شقين أو هدفين أساسين للتنمية المحلية:

- الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

- الثاني: أهداف معنوية، وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

ويمكن حصر مختلف الأهداف المرجوة من عملية التنمية المحلية فيما يلي:

- العمل على خلق المشاركة الوجدانية، وتأسيس الروابط بين المشاريع وبين اكبر عدد ممكن من الجماعات المحلية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 128،129.

- تعمل على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة التماسك والترابط، لكي يسهل نموها بشكل متوازن، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والنكسات من خلال ترابط المشاريع وتماسكها.

- تعمل التنمية المحلية على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحويل والتغيير والعمل على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية.

- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية، ورفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي وتدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي.

- الحد من الفقر. [1]

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات التنمية المحلية:

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أنواع البرامج التنموية، مقومات تجسيد التنمية المحلية, تطلعات ومعوقات التنمية المحلية.

المطلب الأول: برامج ونماذج التنمية المحلية.

أولا: برامج التنمية المحلية.

يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز، وبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

1- **برامج التجهيز**: حسب المادة05 من المرسوم رقم81/380، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي والآخر على مستوى الولاية، وذلك كما يلي:

ا- **المخطط البلدي للتنمية**: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية. ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحة والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية.

وتنص المادة 86 من القانون رقم90/08 على انه على البلدية إعداد مخططات والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ب- **المخطط القطاعي للتنمية**: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي

[1] علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة، **مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، جامعة الجزائر، 14، 15 أفريل، 2008، ص3.

والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

2- **البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية**: وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتتجاوزها، ومن أهم هذه البرامج:

ا- **برامج دعم الإنعاش الاقتصادي**: وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية امتد على مدى أربع سنوات (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وكذا تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية.

ب- **برنامج صندوق الجنوب**: وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

ج- **الصناديق الخاصة**: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

- بالإضافة إلى الصناديق السابقة الذكر هناك صناديق أخرى تم إنشاؤها منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية...الخ.[1]

ثانيا: مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر

يمكن إبراز أهم مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر من خلال مرحلة التخطيط الممتدة من (1967/1989) ومرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990 كما يلي:

1: **مرحلة التخطيط** (1967/1989)

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر للعمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- حصر الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

من خلال تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967/1988) إلى مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في الجزائر ومن خلال تطبيق جملة من المخططات ذات المدى الزمني المدرج والحجم الاستثماري المتزايد، فلقد انصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاث توزعت عليها استثماراتها حسب ما يبينه الجدول الموالي:

[1] عبد الحميد بن حومة، مراد شريف، **دور وأهمية إعداد السياسات العمومية المقالة في تحقيق التنمية المحلية**، 14،15أفريل 2008، ص ص 2،3.

جدول 8: توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1989/1967)

البيان	المخطط الثلاثي (196/1967)		المخطط الرباعي1 (1973/1970)		المخطط الرباعي2 (1977/1974)		المخطط الخماسي1 (1984/1980)		المخطط الخماسي2 (1989/1985)	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
القطاع المنتج	7.2	77.4	17.34	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	5.7	7.87	6.73	10.5	9.52	37.82	8.23	270.05	7.39
قطاع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	1.58	17.43	8.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	9.26	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المصدر: أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، العدد 40، 2009، ص 9.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أولويات المخططات وفق الترتيب التالي:

أ - **القطاع المنتج مباشرة**: ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية الأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي يدور في حلقة مفرغة.

ب- قطاع البنية التحتية: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية، السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز والإنارة العمومية ،و احتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات لما له من دور حاسم وأساسي في التنمية المحلية فهو الذي:

- يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يوفره لها من وفرات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.

- يساهم في تلبية الحاجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.

- يلعب دور أساسي في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات واليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم والتكوين).

- تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن.

- ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.

ج- قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وإن كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول واستناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.[1]

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسييرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية (PCD) وكان نصيبها من المخططات كما يبينه الجدول التالي:

الجدول9: نصيب برامج التنمية المحلية من الاستثمارات المخططات (1989/1967)

البيان	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي1	المخطط الرباعي2	المخطط الخماسي1	المخطط الخماسي2
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	105	21.77	1.5
النقل	/	0.8	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	/	/	1.00	18.19	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	/	/	0.70	1.968	1.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45

[1] أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، العدد 40، 2009، ص 9.

التربية والتكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	/	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	/	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	/	600	/	27.232	/
برامج خاصة	/	/	/	11.3650	/
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	9.06/2.95	27.75/14.74	110.22/56.44	459.210/253.33	550/384.81

الوحدة: مليار دج

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حصيلة تنفيذ المخططات الوطنية

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1984/1967) غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان متوقع منها على أكمل وجه تمثلت في ما يلي:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقص والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

2: **مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد** 1990)

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت من خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1984.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986.
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989[1].
- ظهور نظام الشركات القابضة الذي يتم تنظيم علاقاته الإنتاجية في إطار سياسة الخوصصة وفق الأمر الصادر في 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية[2].

و مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

و من أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا وبدرجة عالية سنة 1997 شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتدءا من 1998 وهو ما تم توضيحه في الفصل السابق.

1.2- البرامج العادية: يبلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.

2.2- برنامج الإنعاش: يغطي الفترة (2004/2001) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية.

3.2- برنامج دعم النمو: يمتد من (2009/2005) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية.

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة كما تظهر في الجدول الموالي:

[1] أحمد شريفي، مرجع سابق، ص 12.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 290،291.

جدول 10: نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (2009/1998)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	1998/2004	2005/2009
البرامج القطاعية غير المركزة(PSD)	27.51	29.42	49.16	80.97	154.78	245.49	188.81	2776.16	1708.5
البرامج البلدية للتنمية(PCD)	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	22.081	200
المجموع العام(PSD+PCD)	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	997.24	1908.5

الوحدة: مليار دج

المصدر: وزارة المالية 2009 تطور البرامج القطاعية.

و كان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585.08 مليار دج خلال الفترة (2009/1967) ما يلي:[1]

- زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6إلى 15 سنة إلى 87.61% سنة 1998 وانتقلت إلى 94.07% سنة 2006 وهذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية التي كانت سنة 1962 يقدر ب 98%.

- ارتفاع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بنسبة 63% سنة 1998 ليصل إلى 71% سنة 2006 بفضل انجاز 418 مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة .

- ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي بمعدل 97%[2].

- ارتفاع معدل إيصال الكهرباء إلى 84.58% سنة 1998 وبلغ 96% سنة 2006 وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة.

- التزويد بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37% سنة 2006.

- الربط بشبكة التطهير ارتفع إلى 87% سنة 2006.

- انجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (2006/1998).

- انتقل معدل انجاز السكنات من 5.82% سنة 1998 إلى 5.5% سنة 2004 و5.4% سنة 2006 بفضل انجاز 963.675 ألف مسكن[3].

[1] ministre des finances, **programme complémentaire du soutien à croissance 2005/2009**, avril 2005 dérection du budget

[2] **ministres des finances le soutien de l'état au développement humain en Algérie**, mars 2006, p 11

[3] أحمد شريفي، مرجع سابق، ص 13.

إن نموذج التنمية المحلية المتبع في الجزائر هو النموذج اليوغسلافي، حيث جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية حيث أعطت البلدية أولويات للتنمية حيث توسعت بشكل كبير في مجالات تدخلها وصلاحياتها، فالبلدية بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطن وارتباطها به وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي والقاعدي فإنها ملزمة بالتكفل ببعض الأمور الأساسية لمواطنيها.

ثالثا: نماذج التنمية المحلية.

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

I.**النموذج التكاملي**: يتكون هذا النموذج من مجموعة من البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف، حضر، مناطق صحراوية) فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستثارة.

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وحكومية وتنظيمية بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية من خلال لجان دائمة ومشتركة. كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

II. **النموذج التكييفي** Adoptive type: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا انه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وعادة تلجأ الدولة المستقلة إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

III.**نموذج المشروع** propjet type: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين.

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.

المطلب الثاني: مقومات(ركائز) تجسيد التنمية المحلية:[1]

التمويل المحلي: هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي من جهة وبين درجة استقلالية المحليات واتخاذ القرارات من جهة أخرى، وبعيدا عن تأثير الحكومة المركزية، بمعنى أن نجاح الوحدات المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة اكبر قدر ممكن من المواد المالية المحلية، وخاصة الموارد المالية الذاتية.، وعلى ضوء ذلك تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى: موارد ذاتية(مداخيل الجباية والرسوم، مدا خيل الممتلكات، الإعانات والقروض)، موارد خارجية(إعانات الدولة، القروض المحلية).

يتضح لنا من خلال ما سبق أن التمويل المحلي له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية وهذا في حالة توافر الموارد المطلوبة، ومن أهم الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي نذكر:

- **محلية المورد**: أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية.

- **ذاتية المورد**: من حيث الاستقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة.

- **سهولة تسيير الموارد**: بتقديره وكيفية تحصيله وتكلفة تحصيله.

- **المشاركة الشعبية**: إن بناء شراكة فعالة بين أطراف المجتمع بمختلف قطاعاته تمثل واحد من بين أهم متطلبات التنمية المحلية، والتي هي عبارة عن شراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي ولذلك فان بناء إستراتيجية للشراكة تهتم بالخطط الشاملة والمرحلية والتنفيذية يساهم في تأسيس شاكة قائمة على المعرفة والمهارة والخبرة والتغير القيمي، وتعتبر قضية المشاركة الشعبية محور اهتمام كثير من العلماء والمختصين والمهتمين بالتنمية المحلية دلك أن توضيح مفهوم الشراكة ووضع هيكلها وتحديد مؤسساتها ووضع لوائحها التنفيذية يحدد الإطار الذي تتفاعل داخله مجموع الفعاليات الرسمية والمجتمعية ذات المصلحة المشتركة. من هذا الباب أوضح الأستاذ عبد المنعم شوقي:" أن المشاركة مبدأ ومدخل أساسي للتنمية مرتبط بتحقيق النقاط التالية:

- أن تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشاكله.

- تعني المشاركة الشعبية تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة.

- تؤدي المشاركة الشعبية إلى تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الفعالة.

ومن أهم عناصر المشاركة الشعبية نذكر:

- تتم المشاركة في منظمات مختلفة للتنمية تسعى لتحقيق أهداف المجتمع.

- تمارس المشاركة الشعبية من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة.

- تشمل التنمية بمفهومها الشامل المساهمة في العمليات التخطيطية وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق

[1] علي بوعمامة، نصر الجدين بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 5، 6.

بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

- تقوم المشاركة الشعبية بدافع ذاتي من قبل أفراد وجماعات المجتمع.

- يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة الشعبية والمساهمة والاهتمام به، إكسابه المهارات والخبرات، وتعويده على المشاركة في التنمية المحلية، مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية.

من اجل تدعيم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية اقترح"عبد المنعم شوقي" مجموعة من المقومات نذكر منها:

- الاهتمام بآراء المواطنين ومقترحاتهم بصفة مستمرة.

- توفير المناخ المناسب لممارسة المشاركة بطريقة سيادة القانون، تكافؤ الفرص، تدعيم أجهزة المشاركة.

- الاتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية.

- تنشئة جيل مسؤول وواعي بالمشاركة الشعبية.

من خلال ما سبق نستنتج انه يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم لان المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية المحلية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها ودعم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

- **تكامل مشروعات الخدمات**: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوع من التناقص والتضاد في تقديم الخدمات.

- **الإسراع في الوصول إلى النتائج**: يقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم ،إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.[1]

المطلب الثالث: التطلعات التنموية:

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في:

[1] علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 6، 7، 8.

1- **تدعيم الاستثمار المحلي**: يعد الاستثمار المباشر احد أشكال الاستثمار المحلي، يهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متنوعة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية. إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر لنقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا انه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية، فانه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر وفعال يخدم أهداف التنمية المحلية ويرقيها ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية كذلك بأمان الجماعات المحلية الدخول في شراكات مع متعاملين آخرين وذلك في إطار مشروع تحديد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة.

- إن قانون الاستثمار93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من اجل ترقية وتحديد الاستثمار على المستوى المحلي، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حيث تتكفل هاتين الهيئتين بما يلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

- ضمان ترقية الاستثمارات.

- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية(الاقتصادية، التقنية...) والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.

- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمحلي.

إن الاستثمار المحلي يعد احد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والمنافسة الاقتصادية.

ب- تفعيل القاعدة في التنمية المحلة: لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لا بد من المرور الحتمي بتفعيل القاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجته.

تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية المحلية من خلال تنسيق جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي، ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب والوصول إلى أعلى درجات الرقي والازدهار ولهذا لا بد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وشركائهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطن قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة الأهداف التنمية المحلية.

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف عديدة تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف الاقتصادية من اجل رفع المستوى المعيشي للأفراد، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها فيما يلي:

1- **عوامل ديموغرافية**: يعتبر النمو الديموغرافي معوقا من معوقات التنمية المحلية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية الأفراد. تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد.

2- **عوامل ثقافية**: بهذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية المحلية حيث يقف أفراد المجتمع في مجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعهم.

3- **عوامل تكنولوجية**: يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها وهدا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها للبرامج التنموية.

4- **عوامل إدارية**: إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة.

5- **عوامل مادية**: إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية المحلية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الذي تعانيه لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات الحكومية المركزية.

6- **عوامل تخطيطية**: إن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية قد يكون معوقا في حد ذاته إن لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية المحلية وحاجات المجتمع نظرا لاختلاف المناطق والأقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها.

7-**عوامل أخرى**: عدم تطوير النصوص التشريعية والتنظيمية مع ما يوافق بعث برامج التنمية المحلية. - غياب المشاركة الشعبية كمورد أساسي لعملية التنمية المحلية.- غياب التعاون في مجال المعلومات بين مختلف القائمين على عملية التنمية.غياب المؤشرات الإحصائية التي يتم على أساسها اختيار المشاريع مما أدى إلى تسجيل مشاريع ضخمة يستفيد منها عدد قليل من الأفراد.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، كما أن المشاركة الشعبية إحدى المبادرات لتحقيق التنمية وذلك من خلال مساهمة المواطنين في إنشاء مؤسسات صناعية تتماشى ومشروعات التنمية المحلية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في أحداث التنمية المحلية وكذا أهمية هذه المؤسسات في التنمية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية:

نظرا للمزايا التي تتميز بها الصناعة عن باقي القطاعات جعل مؤسساتها تلعب دورا جوهريا في عملية التنمية المحلية حيث يعتبر التصنيع احد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية المحلية إلى مراحل متقدمة إذ لا يمكن تصور تنمية محلية دون تطور القطاع الصناعي أي أن عملية التصنيع والتنمية متلازمان، وتتميز الصناعة بعدة مزايا تجعلها تلعب دورا حيويا في دفع عجلة التنمية المحلية نذكر منها:

- توفير وفرات الحجم أكثر من القطاعات الأخرى.

- تتميز بعلاقات تشابكيه مع غيرها من القطاعات، كما تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات مما يجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز التكنولوجيا.

- تساهم الصناعة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى، كما تعتبر الصناعة القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير نفسها وتطوير بقية القطاعات.

- استيعاب الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة.

أما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية فيكمن في:

- تحقيق تنمية من خلال تحقيق نمو اقتصادي لارتفاع معدل الإنتاجية.

- تساهم في خلق المهارات والخبرات الفنية والدارية وبالتالي رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة

- توفير مختلف السلع والخدمات التي تحتاجها الأفراد.

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية دورا جوهريا في رفع درجة المرونة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار من خلال التنويع في الأنشطة الاقتصادية.

- تساعد في توفير العملة الأجنبية اللازمة لعملية التنمية المحلية من خلال تصدير السلع والخدمات.

المطلب الثاني: أهمية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لإحداث تنمية محلية:[1]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية دورا بارزا في تحقيق التقدم والرقي، لهذا يرى معظم الاقتصاديين أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع يعتبر حلا لمشكلة التخلف الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة إذ أن هذه الدول كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية دور بارز في تقدمها وهذا عندما تحولت من دول زراعية إلى دول صناعية.

- النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته مقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولي الزراعي، إذ أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع سوف يساعد على استيعاب فائض عنصر العمل ومنه التقليل من البطالة.

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يصحح الاختلال في الاقتصاد الوطني للدول النامية وذلك من خلال توزيع منتجاتها وصادراتها.

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع يلعب دورا هاما وأساسيا في تدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

[1] عيسات العربي، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التنمية المحلية احد مستويات التنمية وأداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن بإتباع سياسات واستراتيجيات معينة لانجاز مختلف البرامج التنموية. كما تقوم التنمية المحلية باستثارة الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية للرفع من معدلات التنمية في جانبها المحلي، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة في هذه العملية من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتدريب الأيدي العاملة ورفع مستوى المعيشي، ولتحقيق تنمية محلية لا بد من تحقيق تنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

الفصل الثالث:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية ميلة

تمهيد:

سبق وان تطرقنا في الفصول السابقة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية ودور هذه المؤسسات خاصة الصناعية في عملية التنمية المحلية خاصة في جانب المستوى العام للتشغيل ولكن هذا كان من الناحية النظرية وبصفة عامة ودون معرفة ما إذا كانت تلك الشروط مطبقة في الواقع أم لا وهل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية تساهم فعلا في التنمية المحلية أم لا وللإجابة عن هذه التساؤلات تم القيام بدراسة ميدانية بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار لولاية ميلة حيث تم إيجاز هذه الدراسة في المباحث الموالية:

- التعريف بمديرية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير الاستثمار لولاية ميلة.

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار لولاية ميلة.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة عدد الأجراء.

المبحث الأول: ماهية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

تعتبر مديرية المؤسسات الصغيرة مرشدا للأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث تقوم بدعمهم عن طريق هياكل دعم الاستثمار.

المطلب الأول: نشأة ومهام المديرية

أنشئت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لولاية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم442/03المؤرخ في 05 شوال 1424 الموافق ل 2003/11/29الدي يتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.

بدأت نشاطها الفعلي يوم 2006/04/01.

ـــ تشغل من 1 إلى 250 شخص.

ـــ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(500) مليون دينار.

ـــ تستوفي معايير الاستقلالية.

المطلب الثاني: مهامها في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القاعدية التي تعدها الوزارة وتقييم أثارها وتقديم حصيلة نشاطها.
- دراسة كل التدابير لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم أعمال الحركة الجمعوية والمهنية والفضاءات الوسيطة والهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها.
- المساهمة في انجاز خريطة مكان وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحيينها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير وفرص الاستثمار.
- المساهمة في تنفيذ سياسة التكوين وترقية القدرات الشرائية.
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لا سيما في مجال المناولة.

- جمع المعلومات والمعطيات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التقارير الظرفية الدورية.

- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- السهر على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأخرى على المستوى المحلي

- القيام بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتوي مدرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث مصالح تحتوي على عدد من المكاتب والشكل التالي توضح ذلك.

الشكل5: الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

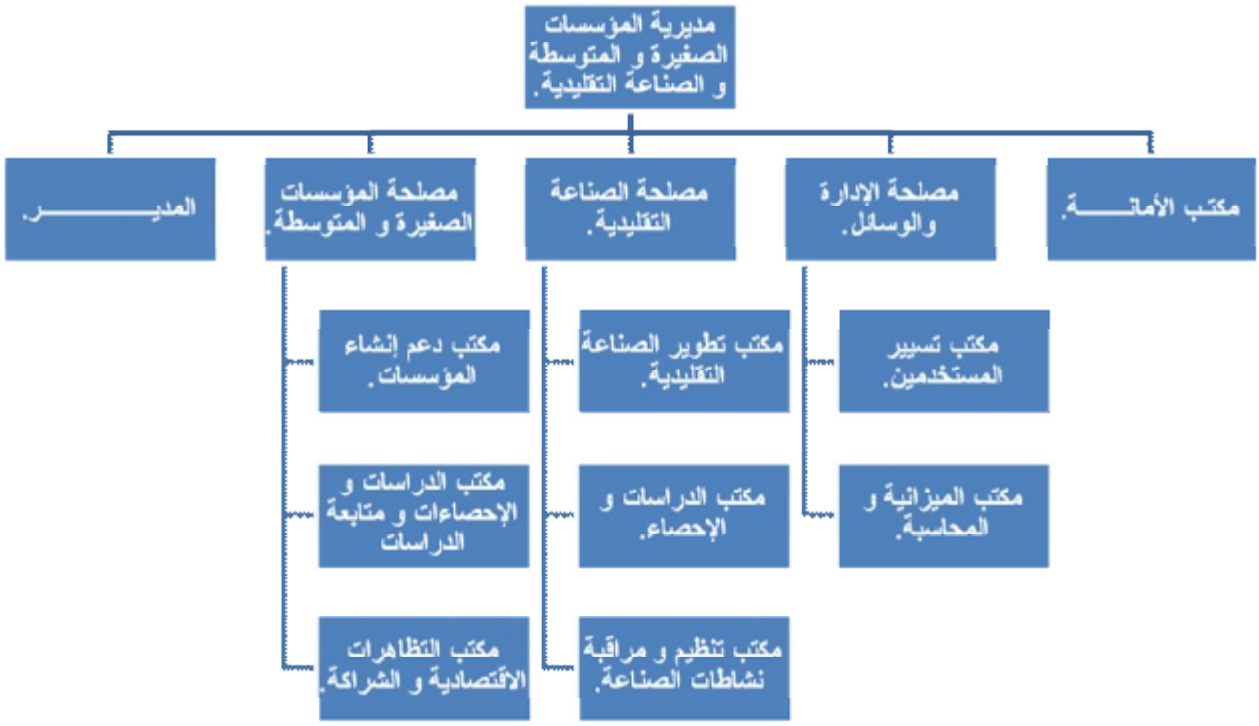

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

تتكون مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ثلاث مصالح مصلحة الإدارة والوسائل تحتوي على مكتبين:

مكتب تسير المستخدمين والتكوين الذي يقوم بإجراء عمليات التوظيف، السهر على تطبيق القانون الداخلي للمديرية

مكتب الميزانية والوسائل الذي يقوم بإعداد المرتبات الشهرية للموظفين، جرد وسائل المديرية وتزويدها بمختلف الوسائل المادية اللازمة للتسيير

مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على ثلاث مكاتب:

مكتب دعم إنشاء المؤسسات

مكتب الدراسة والإحصاءات ومتابعة الدراسات

مكتب التظاهرات الاقتصادية والشراكة

حيث تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القاعدية التي تعدها الوزارة وتقييم أثارها وتقديم حصيلة نشاطها.
- المساهمة في تنفيذ سياسة التكوين وترقية القدرات الشرائية.
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لا سيما في مجال المناولة

دراسة كل التدابير لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مصلحة الصناعة التقليدية تتكون من ثلاث مكاتب:

* مكتب تطوير الصناعات التقليدية.

* مكتب الدراسة والإحصاء.

* مكتب تنظيم ومراقبة النشاطات الصناعية.

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تفنيد تدابير ترقية أنشطة الصناعة التقليدية وتدعيمها وتقييم آثارها
- المساهمة في حماية الثروة الحرفية التقليدية والمحافظة عليها ورد الاعتبار لها
- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية الصناعات التقليدية والحرف

المطلب الثالث: هياكل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: صنـــدوق ضمـــان القـــروض: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مهام الصنـــدوق:

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.
- أخذ مساهمات.
- تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفهم وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- تلقي،بصفة دورية، معلومات عن إلتزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمان. وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03.

مهامهـــــــا:

- وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على ضمان متابعة تنفيذه.

- ترقية الخبرات والاستثمارات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقييم ملائمة ومدى تقدم تنفيذ البرنامج القطاعي وتقديم الإصلاحات اللازمة في حالة عدم بلوغ النتائج المرجوة.

- متابعة مراكز التجمعات الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الإنشاء الجديد، الغلق وتغيير النشاط.

- تحقيق دراسات نمو الفروع والنقاط المشتركة الدورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- جمع واستغلال وتوزيع المعلومات الخاصة بنشاطات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية العلاقات العامة مع المؤسسات والتنظيمات المعنية واستغلال الإبداعات التكنولوجية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور التكنولوجي للإعلام والاتصال.

- ربط العلاقات مع القطاعات المعنية بمختلف البرامج التقويمية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 24 ذو الحجة 1423 الموافق ل 2003/02/25، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الإقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتجيات لتطوير القطاع.

رابعا: صنـــدوق ضمـــان قـــروض الاستثمار:

هذا الصندوق أنشئ من طرف السلطات العمومية لتغطية تسديد قروض الاستثمار الممولة من المؤسسات المالية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يستجيب إلى هدف تطوير وتسهيل الحصول على تمويل البنوك.

خامسا: الوكالـــة الوطنيـــة لترقيـــة الاستثمار:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات وكيفية تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

مهامها الأساسية:

- ترقية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- مساعدة المستثمرين في كافة مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20.
- التسيير والمحافظة على العقارات الموجهة للاستثمار.

سادسا: الوكالة الوطنية للوساطة والتسوية العقارية:

تقوم الوكالة بدور هام في توجيه، إعلام، واقتراح الحلول المناسبة للمستثمرين الراغبين في الحصول على عقار صناعي.

مهامهـــــا:

- التسيير عن طريق اتفاقيات الوعاء العقاري الاقتصادي.
- تلعب دور الوسيط العقاري.
- التسوية العقارية.
- توزيع المعلومة حول العقار الاقتصادي.
- التنمية العقارية.

سابعا: البورصـــة الجزائريـــة للمناولـــة والشراكـــة:

البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة جمعية ذات غرض غير مربح، أنشئت في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1991 وهناك 04 بورصات جهوية الوسط، الغرب، الشرق والجنوب.

و تتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

مهامهـــــــا:

- تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.

- إجراء العلاقات بين العروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.

- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا أو التي سيتم إنشاءها.

- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.

- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.

- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

ثامنا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :ANSEJ

أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 2003/09/06 الذي يحدد القواعد والشروط وسقف المساعدة التي تمنحها هذه الوكالة إلى البطالين بين 35 و50 سنة ومبلغ الاستثمار لا يفوق 10 مليون دج.

هذه الوكالة موضوعة تحت سلطة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تقوم بتموين ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع

تاسعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

أنشئ هذا الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 2004/09/03 الذي يحدد الشروط

وسقف المساعدات الممنوحة إلى المستثمرين بين 35 و50 سنة ومبلغ الاستثمار الذي لا يتجاوز5 مليون دج

هذا الصندوق أنشئ من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مهامها الأساسية دعم وإحداث المشاريع للبطالين.

عاشرا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 للمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة حرفية للبطالين البالغين أكثر من 18 سنة والقرض لا يتجاوز 400.000 دج.

هذه الوكالة تحت إشراف وزارة التضامن الوطني ومن مهامها الأساسية وضع تحت تصرف حامل المشاريع المصغرة قروض بين 30.000 و50.000 دج تسدد على مدى 10 إلى 12 أشهر

إحدى عشر: صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة له طابع ديني اجتماعي ينشط تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من مهامه جمع أموال الزكاة وتحويلها إلى الصندوق لتمويل بعض المشاريع الصغرى على شكل قروض لصالح البطالين.

اثنا عشر: غرفة التجارة والصناعة بني هارون:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحت وصاية وزارة التجارة.

المهام والصلاحيات:

- تكلف الغرف بالمساهمة في الاقتصاد المحلي عن طريق تطوير المؤسسات وتقديم المعلومات والاقتراحات في المسائل التي تهم مباشرة أو غير مباشرة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدماتية إلى السلطات العمومية بطلب من هذه الأخيرة أو بمبادرة من الغرفة.

- تمثيل المؤسسات لدى السلطات العمومية.

- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية.

- إصدار دراسات ووثائق ذات طابع اقتصادي.

- تشرع سواء بمبادرة منها أو بالتنسيق مع غرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في أعمال الترقية والدعم لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.

- تساعد المنتمين إليها من المتعاملين الجزائريين أو الأجانب.

كما يمكن لغرفة التجارة والصناعة زيادة عن مهامها وصلاحياتها المذكورة أن تضع هيئة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية نزاعاتها التجارية الوطنية وذلك بناءا على طلب المتعاملين الاقتصاديين.

ثلاثة عشر: غرفـــــة الفلاحـــة:

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة ولها الشخصية العمومية.

وتمثل الركيزة الأساسية لكافة التجمعات لممثلي مصالح المهن الفلاحية لدى السلطات العمومية في جميع الميادين كالتخطيط الإقتصادي والاجتماعي والتقني ولهذا الأساس تتميز الغرفة الفلاحية بالمهام التالية:

- تنظيم وتطوير أشكال التشاور والتنسيق والإعلام بين المشتركين فيما بينهم وبين كافة المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان الإنتاج والتمويل والتوزيع والتحويل.

- لها التمثيل الكامل لكافة المشتركين فيها لدى السلطات العمومية.

- تساهم في إنشاء ووضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنوعها وإعدادها.

- تنظم الأسواق والمعارض والمسابقات وتسهل نشر الإعلام العلمي والتقني والاقتصادي الموجه للفلاحين.

ثلاثة عشر: مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

مهامهـــــا:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئة المؤسسات والمقاولين.

- تطوير ثقافة التقاول.

- ضمان تسيير الملفات التي تحضي بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به.

- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.

- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع.

- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.

- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.

- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.

أربعة عشر: مشاتل المؤسسات:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات

مشتلة المؤسسات هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري تتمتع بالاستقلال المالي.

مهامهـــــا:

- تطويرا لتآزر مع المحيط المؤسساتي.

- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.

- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد.

- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان تواجدها.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة في تطور مستمر، فمن حيث عددها نجد أنها في تزايد مستمر أما من حيث الدوائر والبلديات فإننا نجد تباين فيما بينها، وسنحاول في هذا المبحث تبيان ذلك.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

فيما يلي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة وكذا توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

أولا: تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الجدول التالي يبين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفها في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 في 12 ديسمبر 2001:

جدول رقم11: تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لميلة

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات المصغرة من عامل إلى 09 عمال	4641	87,81
المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل	530	10,03
المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 250 عامل	114	2,16
المجموع من عامل إلى 250 عامل	5285	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الشكل6: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة

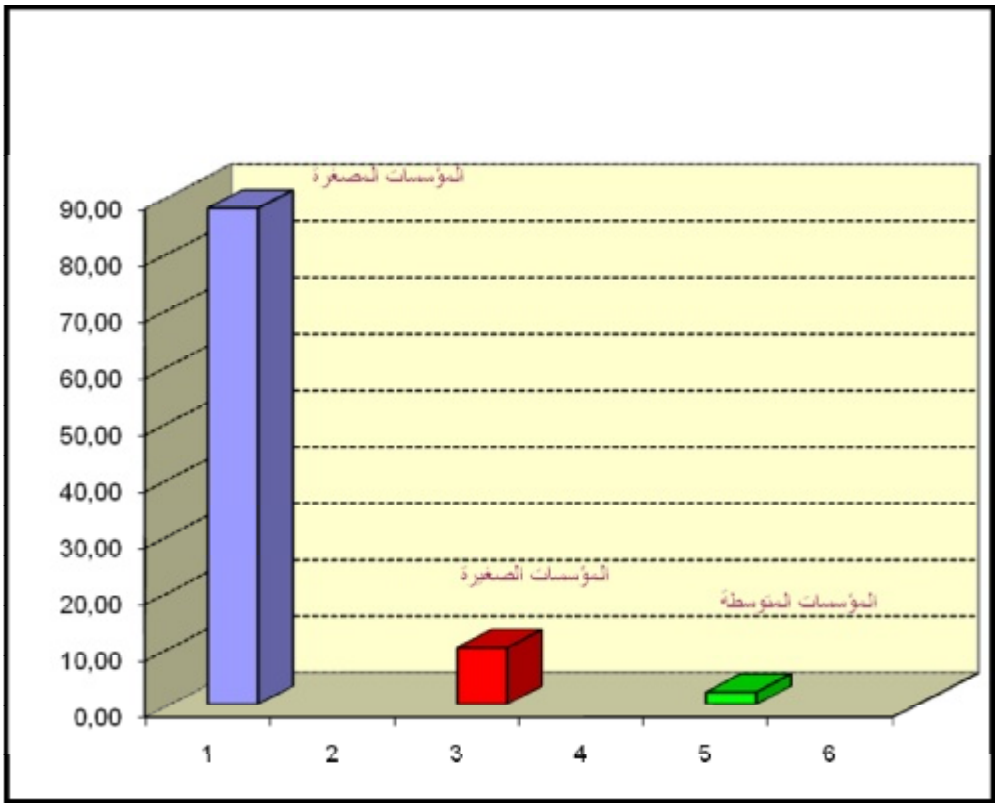

المصدر: من إعداد الطلبة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف من 1الى 9 عمال بنسبة 87،81 بالمائة أي بما يعادل 4641 مؤسسة، أما المؤسسات الصغيرة التي توظف ما بين 10 إلى 49 عامل فتساهم ب10,03 بالمائة أي بما يعادل 530 مؤسسة فيما تساهم المؤسسات التي توظف ما بين 50 إلى 250 عامل فتساهم ب 2,16 بالمائة أي بما يعادل 114 مؤسسة، ومنه فالمؤسسات المصغرة تلقى اهتماما اكبر وهذا راجع إلى قلة رأس مالها.

ثانيا: توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط.

يظهر لنا الجدول التالي توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط.

الجدول رقم 12: توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط لميلة.

مجموع فروع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	الفروع
خدمات	2301	4,16	النقل والمواصلات
			التجارة
			الفندقة والإطعام
			خدمات للمؤسسات
			خدمات للعائلات
			مؤسسات مالية
			أعمال عقارية
			خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	**1933**	36,58	البناء والأشغال العمومية
الصناعة	**989**	18,71	المناجم والمحاجر
			الحديد والصلب
			مواد البناء
			الكيمياء، البلاستيك، المطاط
			صناعة غذائية
			صناعة النسيج
			صناعة الجلد
			صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق
			صناعات مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	**59**	1,12	الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات الصلة بالصناعة	**3**	0,06	المياه والطاقة
			المحروقات
			خدمات الأشغال البترولية

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الشكل7: توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط لميلة.

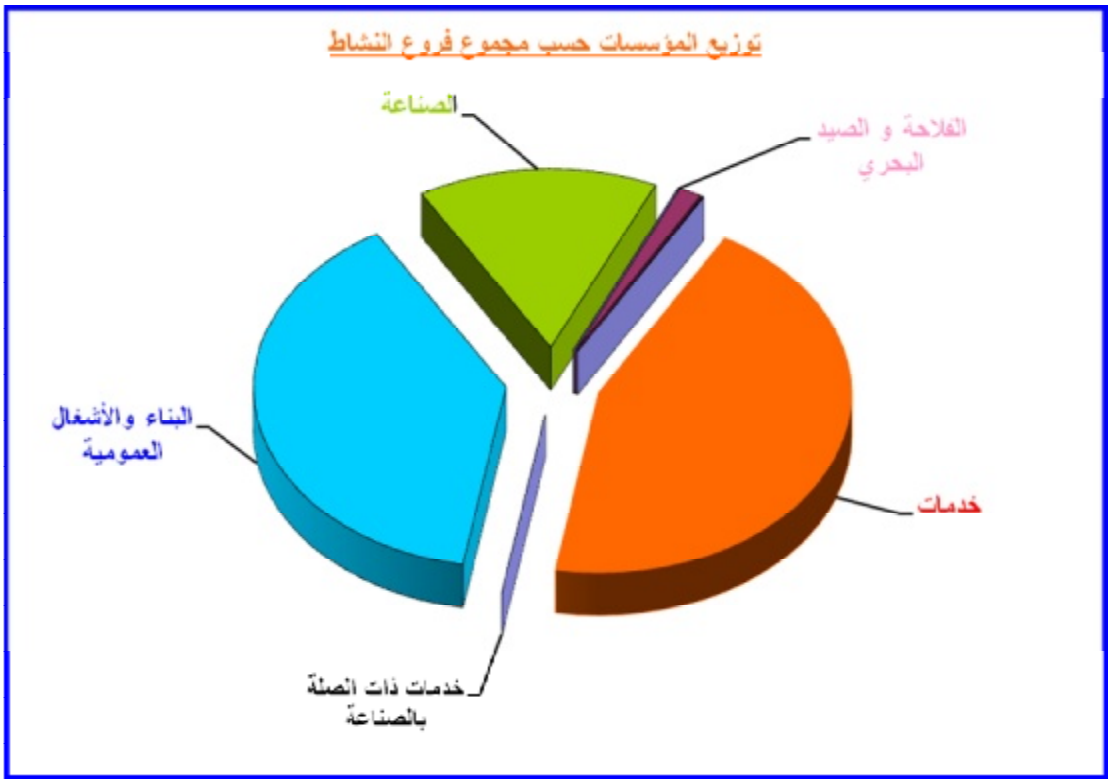

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث نشاط المؤسسات بنسبة 45،13 % أي مايعادل2266 مؤسسة تليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 37,72% بما يعادل 1894 مؤسسة ثم القطاع الصناعي بـــ 16,17% يعادلها 812 مؤسسة ثم قطاع الفلاحة ب0,92% وفي الأخير نجد قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة ب0,06%.

ومن خلال الرسم السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة أما قطاع الصناعة فلا يساهم إلا بنسبة قليلة.

جدول رقم 10: توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لميلة.

طبيعة المؤسسات ص م	عدد المؤسسات ص م (أشخاص طبيعيين)
قطاع الصحة	327
قطاع العدل	197
مستثمرون النشاطات الزراعية	6539
قطاعات أخرى	9798
المجموع	16861

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الشكل8: توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لميلة.

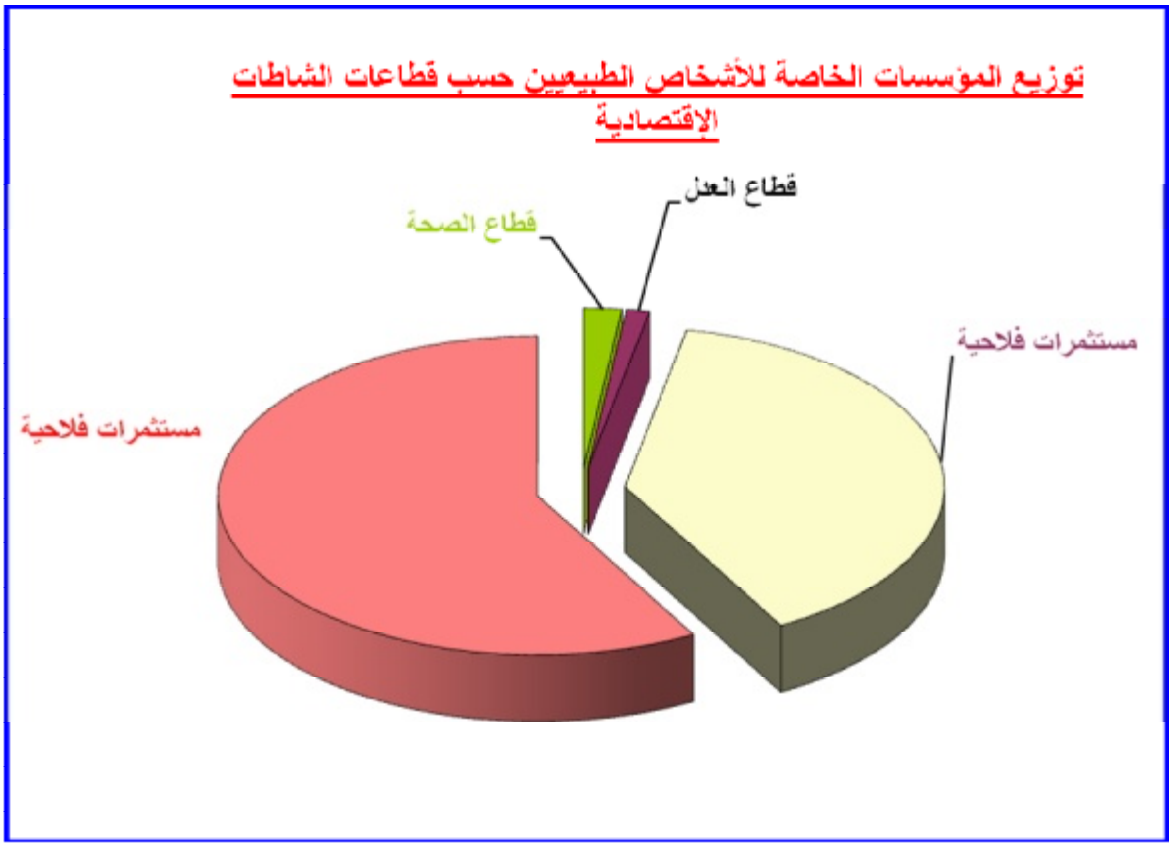

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن قطاع المستثمرون في النشاطات الزراعية يحتل الصدارة في توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب النشاط بعدد قدره 6539 ويليه مباشرة قطاع الصحة بعدد قدره 327 مؤسسة يليه قطاع العدل 197 مؤسسة أما باقي القطاعات فتقدر ب9789 مؤسسة.

جدول رقم 14: مقارنة توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط.

مجموع فروع النشاط	عدد المؤسسات السداسي الأول 2010	عدد المؤسسات السداسي الثاني 2010	المقارنة	النسبة %
خدمات	2266	2301	35	1,54
البناء والأشغال العمومية	1894	1933	39	2,06
الصناعة	812	989	177	21,80
الفلاحة والصيد البحري	46	59	13	28,26
خدمات ذات الصلة بالصناعة	3	3	0	0,00
المجموع	5021	5285	264	5,26

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الشكل9: مقارنة توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط.

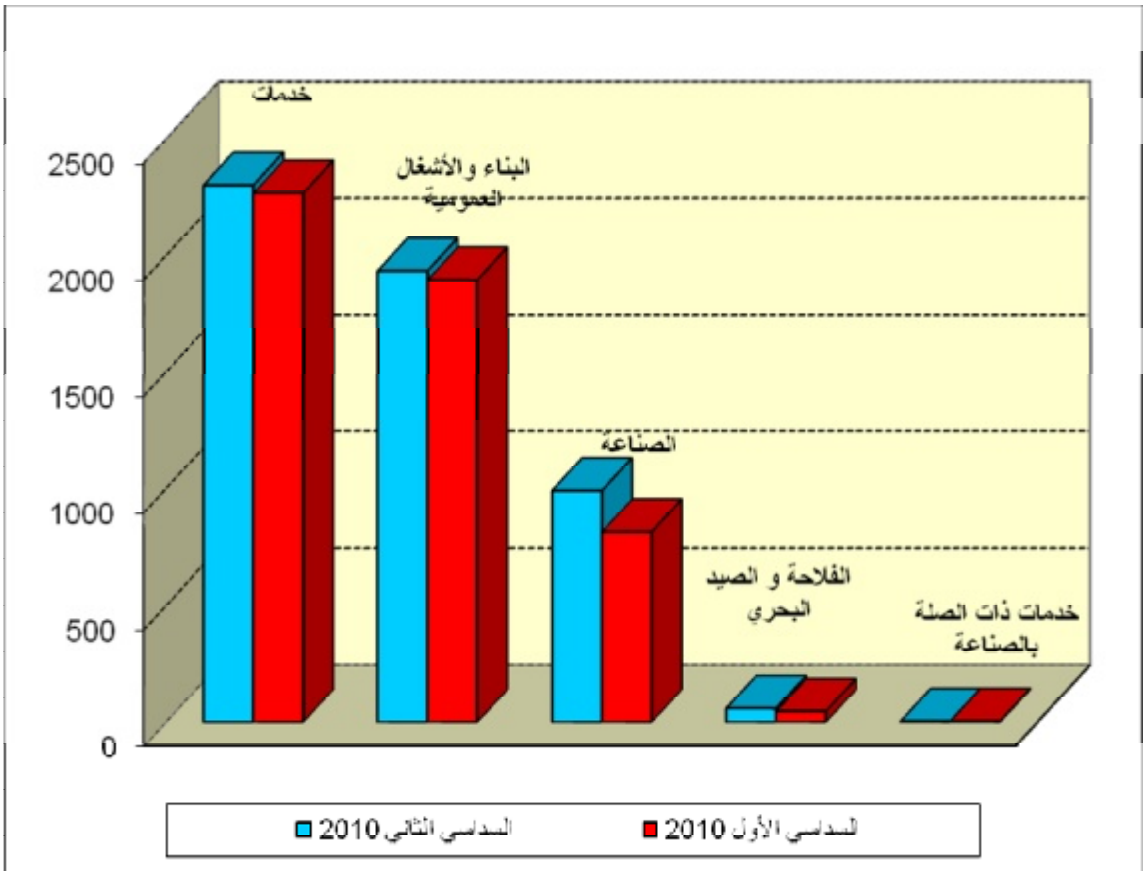

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن عدد المؤسسات يتزايد من سداسي إلى آخر حيث نجد أن قطاع الخدمات والذي يعتبر القطاع المهيمن قد زاد في السداسي الثاني ب 35 مؤسسة مقارنة بالسداسي الأول، أما قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يحتل المركز الثاني بعد الخدمات فقد زاد ب39 مؤسسة وياتي ثالثا قطاع الصناعة والذي يساهم ب177 مؤسسة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فنجد انه ازداد ب13 مؤسسة ومنه فان المؤسسة التي تعمل في القطاع الصناعي قليلة مقارنة بالفروع الأخرى.

الجدول رقم 15: توزيع عدد المؤسسات حسب النشاطات الاقتصادية.

العدد	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
1	الفلاحة والصيد البحري	59	1,12
2	المياه والطاقة	2	0,04
3	المحروقات	0	0,00
4	خدمات الأشغال البترولية	1	0,02
5	المناجم والمحاجر	42	0,79
6	الحديد والصلب	86	1,63
7	مواد البناء	274	5,18
8	البناء والأشغال العمومية	1933	36,58
9	الكيمياء، البلاستيك، المطاط	8	0,15
10	صناعة غذائية	273	5,17
11	صناعة النسيج	15	0,28
12	صناعة الجلد	0	0,00
13	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	279	5,28
14	صناعات مختلفة	12	0,23
15	النقل والمواصلات	429	8,12
16	التجارة	724	13,70
17	الفندقة والإطعام	273	5,17
18	خدمات للمؤسسات	294	5,56
19	خدمات للعائلات	285	5,39
20	مؤسسات مالية	12	0,23

21	أعمال عقارية	10	0,19
22	خدمات للمرافق الجماعية	274	5,18
المجموع		5285	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بـــ 58,36% حسب النشاطات الاقتصادية يليه القطاع التجاري ب70,13% ثم النقل والمواصلات ب12,8% يأتي بعدها كل من قطاع الخدمات للمؤسسات والخدمات للعائلات ثم الخدمات للمرافق الجماعية بـــ 56,5%،39,5%، 18,5% على التوالي، بينما نجد أن القطاع الصناعي بمختلف أنواعه لابساهم إلا بنسبة قليلة.

الجدول رقم 16: مقارنة توزيع عدد المؤسسات حسب النشاطات الاقتصادية

العدد	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات السداسي الأول 2010	عدد المؤسسات السداسي الثاني 2010	المقارنة	النسبة %
1	الفلاحة والصيد البحري	46	59	13	28,26
2	المياه والطاقة	2	2	0	0,00
3	المحروقات	0	0	0	0,00
4	خدمات الأشغال البترولية	1	1	0	0,00
5	المناجم والمحاجر	48	42	-6	-12,50
6	الحديد والصلب	61	86	25	40,98
7	مواد البناء	191	274	83	43,46
8	البناء والأشغال العمومية	1894	1933	39	2,06
9	الكيمياء، البلاستيك، المطاط	7	8	1	14,29
10	صناعة غذائية	231	273	42	18,18
11	صناعة النسيج	16	15	-1	-6,25
12	صناعة الجلد	1	0	-1	0,00
13	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	245	279	34	13,88
14	صناعات مختلفة	12	12	0	0,00

15	النقل والمواصلات	449	429	-20	-4,45
16	التجارة	754	724	-30	-3,98
17	الفندقة والإطعام	253	273	20	7,91
18	خدمات للمؤسسات	271	294	23	8,49
19	خدمات للعائلات	261	285	24	9,20
20	مؤسسات مالية	14	12	-2	-14,29
21	أعمال عقارية	18	10	-8	-44,44
22	خدمات للمرافق الجماعية	246	274	28	11,38
المجموع		5021	5285	264	5,26

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال الجدول أن هناك بعض المؤسسات قد زاد عددها في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول واهم هذه المؤسسات مؤسسة البناء الأشغال العمومية، مواد البناء، خدمات للعائلات...الخ، أما البعض الأخر فقد انخفض عددها مثل: النقل والمواصلات، المناجم والمحاجر، أعمال عقارية في حين أن البعض الأخر قد بقي على حاله مثل: المياه والطاقة، خدمات الأشغال البترولية، المحروقات.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى توزيع عدد المؤسسات جغرافيا بالأرقام والنسب في ولاية ميلة.

أولا: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية.

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية.

الجدول رقم 17: توزيع عدد المؤسسات حسب دوائر الولاية

العدد	الدوائر	عدد المؤسسات	النسبة %
1	ميلة	1289	24,39
2	القرارم قوقة	362	6,85
3	سيدي مروان	159	3,01
4	واد النجاء	328	6,21
5	فرجيوة	595	11,26
6	بوحاتم	144	2,72
7	تسدان حدادة	109	2,06
8	ترعي باينان	199	3,77
9	عين البيضاء أحريش	87	1,65
10	الرواشد	243	4,60
11	شلغوم العيد	1040	19,68
12	تاجنانت	395	7,47
13	التلاغمة	335	6,34
المجموع		5285	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الجدول رقم 18: ترتيب الدوائر الثلاثة الأولى تنازليا

الترتيب	الدوائر	عدد المؤسسات	النسبة %
1	ميلة	1289	24,39
3	شلغوم العيد	1040	19,68
3	فرجيوة	595	11,26

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال جدول التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدوائر لولاية ميلة كذالك جدول رقم ترتيب الدوائر الثلاثة الأولى، فان دائرة ميلة تحتل الصدارة بـــ 24,39% أي بما يعادل 1289 مؤسسة تليه دائرة شلغوم العيد بـــ 19,68% تقدر بـــ 1040 مؤسسة ثم فرجيوة بـــ 11,26% بما يعادل 595 مؤسسة.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية.

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية.

الجدول رقم 19: توزيع عدد المؤسسات حسب بلديات الولاية

الرقم	البلديات	عدد المؤسسات	النسبة %
1	ميلة	1201	22,72
2	عين التين	45	0,85
3	سيدي خليفة	43	0,81
4	القرارم قوقة	338	6,40
5	حمالة	24	0,45
6	سيدي مروان	127	2,40
7	الشيقارة	32	0,61
8	واد النجاء	132	2,50
9	أحمد راشدي	78	1,48
10	زغاية	118	2,23
11	فرجيوة	502	9,50
12	يحي بني قشة	93	1,76
13	بوحاتم	108	2,04
14	دراجي بوصلاح	36	0,68
15	تسدان حدادة	58	1,10
16	مينار زارزة	51	0,96
17	ترعي باينان	88	1,67
18	تسالة	52	0,98
19	أعميرة آراس	59	1,12
20	عين البيضاء أحريش	61	1,15
21	عياضي بارباس	26	0,49
22	الرواشد	197	3,73
23	تيبرقنت	46	0,87
24	شلغوم العيد	760	14,38
25	واد العثمانية	221	4,18

26	عين ملوك	59	1,12
27	تاجنانت	337	6,38
28	بن يحي عبد الرحمن	29	0,55
29	أولاد خلوف	29	0,55
30	التلاغمة	242	4,58
31	واد سقان	47	0,89
32	المشيرة	46	0,87
المجموع		5285	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الجدول رقم 20: ترتيب البلديات الثلاثة الأولى تنازليا

الترتيب	الدوائر	عدد المؤسسات	النسبة %
1	ميلة	1201	22,72
2	شلغوم العيد	760	14,38
3	فرجيوة	502	9,50

من خلال الجدولين نلاحظ أن بلدية ميلة تحتل الصدارة ب1201 مؤسسة آي بنسبة 22,72 تليها بلدية شلغوم العيد بـــ 760 مؤسسة أي 14,38 ثم بلدية فرجيوة ب502 مؤسسة بما يعادل 9,50% ثم القرارم قوقة بـــ 338 مؤسسة ثم تاجنانت وبعدها التلاغمة وهنا راجع إلى الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى حيث تعتبر هذه البلديات من أهم البلديات في ولاية ميلة.

المطلب الثالث: واقع التنمية في ولاية ميلة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية ميلة عن طريق التقليل من البطالة ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد كما تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية والعمل على تكامل المجتمع. وذلك عن طريق المشاركة الايجابية لأفراد المجتمع، وسنحاول في هذا المطلب توضيح كيف يتوزع الأجراء في الولاية حسب النشاطات وحسب الدوائر وحسب البلديات

أولا: توزيع عدد الأجراء حسب النشاطات المهنية.

و الجدول التالي يوضح توزيع عدد الأجراء حسب النشاطات المهنية.

الجدول رقم 21: توزيع عدد الأجراء حسب النشاطات المهنية

العدد	طبيعة النشاط	عدد الأجراء	النسبة %
1	الفلاحة والصيد البحري	825	2,94
2	المياه والطاقة	64	0,23
3	المحروقات	0	0,00
4	خدمات الأشغال البترولية	41	0,15
5	المناجم والمحاجر	845	3,01
6	الحديد والصلب	332	1,18
7	مواد البناء	1597	5,69
8	البناء والأشغال العمومية	16510	58,83
9	الكيمياء، البلاستيك، المطاط	27	0,10
10	صناعة غذائية	1039	3,70
11	صناعة النسيج	47	0,17
12	صناعة الجلد	0	0,00
13	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	458	1,63
14	صناعات مختلفة	87	0,31
15	النقل والمواصلات	687	2,45
16	التجارة	2364	8,42

17	الفندقة والإطعام	224	0,80
18	خدمات للمؤسسات	1252	4,46
19	خدمات للعائلات	335	1,19
20	مؤسسات مالية	50	0,18
21	أعمال عقارية	247	0,88
22	خدمات للمرافق الجماعية	1032	3,68
المجموع		28063	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة البناء والأشغال العمومية توظف اكبر عدد من العمال أي بعدد قدره 16510 عامل تليها النشاط التجاري بـــ 2364 عامل ثم مواد البناء بـــ 1597 عامل، بينما تساهم المؤسسات الصناعية إلا بعدد قليل وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة باعتبارها منطقة زراعية وليست صناعية

ثانيا: توزيع عدد الأجراء حسب الدوائر

الجدول رقم التالي يبين توزيع عدد الأجراء حسب الدوائر في ولاية ميلة

الجدول رقم22: توزيع عدد الأجراء حسب دوائر الولاية

العدد	الدوائر	عدد الأجراء	النسبة %
1	ميلة	6545	23,32
2	القرارم قوقة	1506	5,37
3	سيدي مروان	507	1,81
4	واد النجاء	1914	6,82
5	فرجيوة	2675	9,53
6	بوحاتم	524	1,87
7	تسدان حدادة	649	2,31
8	ترعي باينان	1679	5,98
9	عين البيضاء أحريش	527	1,88
10	الرواشد	1609	5,73

11	شلغوم العيد	6494	23,14
12	تاجنانت	1625	5,79
13	التلاغمة	1809	6,45
المجموع		28063	100,00

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

الجدول رقم 23: ترتيب القطاعات الثلاثة الأولى تنازليا من حيث عدد الأجراء

الترتيب	الدوائر	عدد الأجراء	النسبة%
1	ميلة	6545	23,32
2	شلغوم العيد	6494	23,14
3	فرجيوة	2675	9,53

المصدر: نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دائرة ميلة توظف اكبر عدد من العمال يقدر بـــ 6514 عامل تليها دائرة شلغوم العيد بـــ 5675 عامل وتأتي دائرة فرجيوة في المرتبة الثالثة بـــ 2751 عامل.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية من خلال التقليل من حدة البطالة، وكذا مساهمتها في جلب العملة الصعبة من خلال ما تصدره من سلع ومنتجات ومواد أولية وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ذلك.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التخفيف من البطالة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العديد من مناصب الشغل و الجدول رقم التالي يوضح ذلك

أولا: توزيع عدد الأجراء على المؤسسات الصناعية

يوضح الجدول التالي عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات.

جدول رقم24: توزيع عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	عدد الاجراء
صناعة غذائية	33	835
المحاجر	33	845
مواد البناء	23	1385
تحويل المعادن	9	255
تحويل الورق والفلين	5	107
صناعة النسيج	2	34
كيمياء وبلاستيك	5	27
صناعة مختلفة	1	1
المجموع	111	3489

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على التقليل من نسبة البطالة وبالتالي رفع مستوى التنمية المحلية ورفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة حيث تساهم مؤسسة صناعة الخشب والتي يبلغ عددها 33 حيث توظف 835 عامل وتساهم المحاجر في توظيف 845 عامل في 33 مؤسسة، أما صناعة مواد البناء التي يبلغ عددها 23 مؤسسة والتي بدورها توظف 1385 عامل، أما تحويل المعادن فتساهم ب 255 عامل

ويقدر عدد مؤسساتها بـــ 9 مؤسسات، كما أن تحويل الورق يساهم بدوره 107 عامل وصناعة البلاستيك بـــ 27 عامل، كما تساهم تساهم صناعة النسيج بمؤسستين حيث توظف 34 عامل أما الصناعات المختلفة فتساهم بمؤسسة واحدة وعامل واحد.

جدول رقم 25: توزيع عدد المؤسسات حسب طبيعة النشاط والبلديات.

البلديات	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	عدد الأجراء
ميلة	صناعة غذائية	1	4
	تحويل المعادن	1	4
	تحويل الورق والفلين	1	4
	المحاجر	1	19
	مواد البناء	4	355
	كمياء وبلاستيك	2	15
فرجيوة	صناعة غذائية	3	191
	تحويل المعادن	1	29
	مواد البناء	2	38
تاجنانت	صناعة غذائية	8	191
	تحويل المعادن	3	245
	تحويل الورق والفلين	1	91
	المحاجر	2	25
	مواد البناء	1	2
قرارم قوقة	صناعة غذائية	2	114
	مواد البناء	1	19
شلغوم العيد	صناعة غذائية	9	387
	تحويل المعادن	1	25
	تحويل الورق والفلين	1	12
	المحاجر	9	181
	مواد البناء	5	251
	صناعة النسيج	2	34
التلاغمة	صناعة غذائية	1	6

	مواد البناء	2	133
	تحويل المعادن	5	104
	تحويل الورق والفلين	1	6
واد سقان	صناعة غذائية	1	9
	المحاجر	2	27
	مواد البناء	3	297
	صناعة البلاستيك	1	2
	صناعة مختلفة	1	1
واد العثمانية	صناعة غذائية	5	83
	تحويل الورق والفلين	1	173
	المحاجر	5	65
	صناعة البلاستيك	1	6
عين الملوك	محاجر	11	431
واد النجاء	مواد البناء	1	73
	صناعات مختلفة	1	1
عين التين	محاجر	1	17
	مواد البناء	1	19
المشيرة	المحاجر	2	13
عين البيضاء حريش	المحاجر	1	4
باينان	صناعة غذائية	1	5
تاسالة لمطاعي	صناعة غذائية	1	2
أحمد راشدي	صناعة غذائية	1	1
الرواشد	صناعة غذائية	1	1

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن بلدية شلغوم العيد تحتل المرتبة الأولى من حيث توظيف العمال نجد أنها توظف 890 عامل، تليها بلدية تاجنانت والتي توظف 479 عامل، أما بلدية عين الملوك تحتل المرتبة الثالثة ب 431عامل أما باقي البلديات فتوظف أكثر من 1330 عامل.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تصدير السلع والمنتجات

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في توفير العملة الصعبة والمساهمة في الرفع من الصادرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم26: توزيع عدد السلع المصدرة لقطاع الصناعة حسب البلديات لولاية مبلة

البلديات	طبيعة النشاط	المادة المصدرة
شلغوم العيد	تحويل المعادن	المعدن والرصاص
ميلة	مواد البناء	السيراميك
واد العثمانية		السيراميك
ميلة		الرخام الأبيض
واد العثمانية	تحويل الورق والخشب والفلين	الصفائح الخشبية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لميلة 2010.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في التنمية المحلية عن طريق تصدير بعض المنتجات وبالتالي فهي تساهم في جلب العملة الصعبة وزيادة الصادرات على المستوى المحلي وبالتالي الوطني ومن خلال الجدول نلاحظ أن ولاية ميلة تساهم في تصدير السيراميك والرخام الأبيض بينما تساهم واد العثمانية في تصدير الخشب على شكل صفائح خشبية ومواد البناء (السيراميك) أما دائرة شلغوم العيد فتساهم في تصدير المعادن على شكل رصاص نصف مصنع.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها اتضح انه رغم الإجراءات المتخذة من اجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة في ولاية ميلة سواء تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص، نجد أن هذه المؤسسات لم ترقى إلى ما تطمح إليه.

فرغم القوانين الصادرة في هذا الشأن والتسهيلات المقدمة إلا أن هذه المؤسسات تبقى تواجه بعض التحديات الإدارية ومشاكل التمويل والمشاكل العقارية ...الخ.

وعلى هذا الأساس ومن خلال الدراسة المنجزة بالنسبة للمؤسسات المحلية اتضح أن هناك فروق بين عدد المشاريع المنجزة، زيادة على ذلك فهناك العديد من المشاريع تتجه إلى بعض الفروع ذات العائد السريع والتي لا تتكامل مع الفروع الاقتصادية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فنجد أنها تساهم بشكل كبير وفعال في رفع مستوى التنمية المحلية في الولاية من خلال ما توفره من مناصب الشغل، جلب العملة الصعبة من خلال المنتجات التي تصدرها.....الخ، ولهذا يجب على السلطات المعنية بالأمر تشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات والعمل على تطويرها.

الخاتمة

الخلاصة العامة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تحقق مالا تستطيع المؤسسات الكبيرة تحقيقه ولكن بشرط أن يوفر لها الدعم الكامل خاصة في طرق التمويل الناجعة وغبر المكلفة وكذا التسهيلات الإدارية والقانونية لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اصطدمت في الواقع بمجموعة من المعوقات تمثلت في الممارسات البيروقراطية من قبل الجهات المعنية مثل مشاكل العقار مشكل التمويل مشكل الضريبة والإجراءات الجمركية.

لقد تأكد من خلال هذا البحث الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية المحلية خاصة الصناعية منها من خلال وزنها الاقتصادي والاجتماعي الذي يبرز أساسا في اقتصاديات الدول المصنعة الذي جعل العديد من البلدان النامية يوجه سياستها الإنمائية اتجاه هذا النوع من المؤسسات.

نتائج البحث:

كان من بين أهم النتائج المتوصل لها مايلي:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة الصناعية منها عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها، مما يعيق مساهمتها في تطوير الاقتصاد وإحداث التنمية المحلية ومنه تنمية شاملة.

- لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة، مما يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

- عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر على معايير الجودة العالمية، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

- تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المؤسسة وذلك نظرا لعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية، وكذا تفضيل العمالة المدربة العمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

- رغم الجهود التي تبدلها مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع تأسيس هذا النوع من المؤسسات إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية هي عمود الاقتصاد في الدول المتطورة ورغم ذلك لا نجد لها مكانة ولا أهمية في الوطن رغم أن الدولة تحاول في الآونة الأخيرة تدارك ذلك من أجل الحفاظ على اقتصادها في ظل المنافسة القوية.

- العلاقات الجيدة بين المديرية وعملائها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، والتي افترضنا من خلالها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تواجه أي تحديات أو مشاكل، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية لأن هذه المؤسسات تواجه فعلا عدة مشاكل تعيقها مثل مشكل التمويل، مشكلة العمالة المنية المدربة...الخ.
- بالنسبة للفرضية الثانية، والتي افترضنا من خلالها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لا تساهم في تصدير السلع و المواد الأولية، توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية وذلك لأنه ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وجدنا ان هذه المؤسسات تقوم بتصدير العديد من المنتجات المحلية سواء بشكل خام او بشكل منتجات نصف مصنعة.
- أما الفرضية الثالثة، والتي افترضنا من خلالها ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية تساهم في التخفيف من البطالة و إنتاج السلع و بالتالي في إحداث التنمية لمحلية، توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الدراسة التطبيقية حيث ان هذا النوع من المؤسسات يوظف ايدي عاملة بغض النظر عن كفاءتها او مستواها التعليمي والتدريبي عكس المؤسسات الكبرى، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية تساهم في إنتاج سلع عديدة ومتنوعة والتي تقوم ببيع جزء منها على المستوى المحلي والجزء الآخر تقوم بتصديره لجلب العملة الصعبة، وبالتالي فهي تساهم فعلا في إحداث التنمية المحلية وكذا إحداث تنمية وطنية شاملة.

إذن كإجابة على الإشكالية المطروحة فإن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل ترقية هذه المؤسسات بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة وتدعيم دورها في التنمية المحلية يكون عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات التي من أهمها:

1. التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة وتشجيع قيام هذه المؤسسات.
2. محاولة مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في العالم لتنمية هذه المؤسسات بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع الإنتاجية.
3. تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات بهدف زيادة المنافسة وبالتالي تحسين جودة المنتجات.
4. منح تسهيلات إدارية وترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد.

فإذا تم اعتماد هذه الإجراءات فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سترفع من مستوى التنمية المحلية من خلال:

1. توفير مناصب شغل للأفراد وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
2. المساهمة في جلب العملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات.
3. تلبية حاجات الأفراد من المنتجات الصناعية المتنوعة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد وتنميته نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية المحلية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية المحلية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
4. حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
6. رشيد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
7. سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
8. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار الجامعة للطبع والنشر، القاهرة، السنة2001
9. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
10. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
11. محمد عبد الفتاح محمد، **الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
12. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
13. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس، الأردن، 2008.
14. ناصر لباد، **القانون الإداري**، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
15. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

الملتقيات:

1. الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 17 و18 أفريل، 2006.
2. الدورة التدريبية الدولية حول: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ، 25 ، 28 ماي 2003.
3. الملتقى الدولي حول التنمية المحلية في الجزائر -واقع وآفاق-، جامعة الجزائر، 14-15 أفريل 2008.
4. الملتقى الدولي حول الحكم المحلي والتنمية الإقليمية الجزائر أفريل 2003.
5. الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1-2 ديسمبر 2004.

المذكرات:

1. برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
2. السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

المجلات:

3. كامل عمران، **مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد05، ديسمبر2003.
4. أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، العدد 40، 2009، ص 9.

الجرائد الرسمية والمنشورات:

1. القانون:18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، 2002.
2. نشريات المعلومات الاقتصادية لسنوات 2009، 2010.

المراجع باللغة الفرنسية:

les bulletins:

25 - ministre des finances, programme complémentaire du soutien à croissance 2005/2009, avril 2005 d'érection du budget

26- ministres des finances le soutien de l'état au développement humain en Algérie, mars 2006, p 11

الملاحق